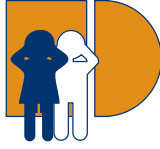


الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
فرع فلسطين



المؤتمر الوطني السادس لأطفال فلسطين
مبادرات أطفال .. مبادرات مجتمعية
بالمشاركة نبدع .. بالمشاركة نبني

رام الله / البيرة 19-21 تشرين ثاني 2008

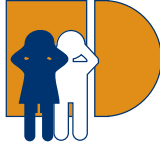


يونيسف



Save the Children Sweden

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
فرع فلسطين



المؤتمر الوطني السادس لأطفال فلسطين
مبادرات أطفال .. مبادرات مجتمعية
بالمشاركة نبدع .. بالمشاركة نبني

رام الله / البيرة 19-21 تشرين ثاني 2008



مؤتمر يحيي الأمل في النفوس !!

رفعت عودة قسيس – المدير العام

الذي يشكلون أكثر من نصف المجتمع تشكل نقلة نوعية في الحياة الفلسطينية، فلا مكان لاستثنائهم.

لم يكتف الأطفال بطرح ونقاش مشاريعهم ومشاريع الختصين واقترح تعديلات على القوانين بل أطلقوا أيضا صرخة تضامن مع أطفال غزة المحاصرين وصرخة من أجل لم الشمل الفلسطيني في بيانهم الختامي.

لقد أحيا المؤتمر الأمل في نفس كل من حضره بأن المستقبل سيكون مضيئا بدون احتلال وانتهاكات وظلم وقهر لأن هناك أطفالا بإمكانهم أن يحققوا ما عجز الكبار عنه... فهم الأمل ومصدر التفاؤل .

كل الشكر والتقدير لأطفالنا.. ولطاقم موظفي المؤسسة سيما وحدة التفعيل المجتمعي وللفنان يوسف كتلو الذين لولا جهودهم لما خرج المؤتمر الى حيز التنفيذ... كل الشكر والتقدير لحافظ رام الله ولأعضاء المجلس التشريعي الذين التقوا الأطفال .. ولكافة المؤسسات والشخصيات التي حضرت المؤتمر. لختلف وسائل الإعلام والإعلاميين الذين غطوا فعالياته ... الى الختصين الذين أغنوا المؤتمر بأوراقهم القيمة .

إننا في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين إذ نؤكد أن حقوق الأطفال هي حقوق إنسان فإننا سنكون دائما في خدمة الأطفال وقضاياهم ولن ندخر جهدا من أجل الحد من العنف والانتهاكات الممارسة ضدهم مهما كان مصدرها.

لم يكن تنظيم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين لمؤتمر فلسطين السادس بعنوان (مبادرات الأطفال ... مبادرات مجتمعية) حدثا روتينيا أو نشاطا عاديا للحركة، فمنذ تأسيسها عام 1992 دأبت الحركة على إيلاء مشاركة الأطفال أهمية كبيرة، وعملت كل ما بوسعها لتعزيز مشاركتهم في مختلف المناحي باعتبار ذلك أحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

لقد أعد الأطفال للمؤتمر منذ بدايته وشاركوا في تنظيمه وأدارته وأعدوا مشاريعهم الحقوقية وقدموها خلال المؤتمر بالتوازي مع أوراق ومشاريع الختصين. وفي افتتاح المؤتمر كان لكلمة الأطفال وقع وتأثير كبيرين على كل من سمعها. فقد أكدت أن الصغار ... يستطيعون. وأن لديهم من الذكاء والقدرات والإبداعات ما يعجز عنه أحيانا كثيرة الكبار أنفسهم، وفي كافة جلسات المؤتمر كان الأطفال حاضرين في النقاشات وفي إبداء وجهات نظر معمقة حول مختلف المسائل. فلم يقتصر نشاطهم على تقديم مشاريعهم ونقاش الختصين، بل طرحوا أيضا تعديلات جوهرية على العديد من القوانين ولم يكن مبالغا فيه قول عضو المجلس التشريعي قيس أبو ليلى الذي كان ضمن وفد المجلس الذي التقاه الأطفال مخاطبا المؤتمرين (إنكم تناقشون القوانين بعمق وتطرحون تعديلات عليها بمستوى أفضل من بعض أعضاء المجلس نفسه).

كل من حضر المؤتمر لمس بوضوح أن قاعات (فندق الستي إن) في مدينة البيرة كانت تضج بالحياة طيلة يومين كما خلية النحل. حوارات ونقاشات وأراء قيمة تطرح تؤكد أن تعزيز مشاركة الأطفال

تقرير إجمالي يلخص مشاريع الأطفال التي عرضت خلال المؤتمر

مناطق فلسطين الجغرافية. عقد الأطفال مؤتمرهم الوطني الخامس في شهر آب 2007 بعنوان (الإعلام وحقوق الطفل الفلسطيني) تحت شعار «نحو سياسة إعلامية تحترم حقوق الطفل» حيث تناول المؤتمر دور الإعلام الفلسطيني تجاه حقوق الطفل لجهة غياب سياسات واضحة تعزز ثقافة إعلام الطفل وحقوقه.

وبما أن التجارب السابقة أثبتت أن العمل مع الأطفال وإشراكهم وإتاحة فرص التعبير وأجواء من الحرية والديمقراطية لهم تساعد كثيرا على تحسين واقع حقوقهم وتحويلها إلى ثقافة. فإن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين نظمت مؤتمرها الوطني السادس لأطفال فلسطين في شهر تشرين الثاني 2008 تحت عنوان (مبادرات الأطفال ... مبادرات مجتمعية) وهو المؤتمر الثاني الذي يتناول موضوع مشاركة الأطفال.

حيث تناول المؤتمر هذا العام منحى آخر بمفهوم ورؤية جديدة لحق الأطفال في المشاركة. فقد عكفت الحركة ومنذ بداية العام 2008 على تنفيذ برنامج مشاركة الأطفال الفاعلة. حيث يعتبر الأطفال شركاء حقيقيين ليس فقط في تنفيذ الأنشطة وإنما أيضا شركاء في التخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ.

وانسجاما مع شعار المؤتمر وأهدافه خلال العام 2008 قدمت مجموعات من الأطفال مبادرات خاصة بهم حول حقوق الطفل. حيث اشتملت كل مبادرة على فكرة لمشروع حقوقي للأطفال تخللها العديد من الأنشطة التي قام الأطفال أنفسهم بالتخطيط لها وتنفيذها. شارك في المؤتمر 125 طفلا أعمارهم دون 18 عاما ومن كلا الجنسين. يمثلون مدنا فلسطينية مختلفة (نابلس. رام الله. الخليل. بيت لحم. أريحا. سلفيت. القدس).

وقدم الأطفال خلال المؤتمر عرضا لمبادراتهم ومشاريعهم الحقوقية التي عملوا على إعدادها منذ بداية العام. تناولت هذه المبادرات موضوعات حق الأطفال في الحماية من الإساءة الجسدية. حق الفتيات ذوي الاحتياجات الخاصة. الحق في بيئة مدرسية آمنة. الحق في التعبير من خلال الفنون. الإعلام وحقوق الطفل. مستنديين إلى خبرات وتجارب عملية وحياتية. كانت هذه العروض رديفا لأوراق عمل

المؤتمر الوطني لأطفال فلسطين (مبادرات الأطفال ... مبادرات مجتمعية) هو المؤتمر السادس من نوعه الذي تنظمه الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين. ففي شهر آب من العام 2004 عقد الأطفال في مدينة رام الله مؤتمرهم الأول برعاية وتنظيم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال تحت شعار (نحو مشاركة فاعلة للاطفال)

وفي كانون الثاني من العام 2005 عقد الأطفال مؤتمرهم الثاني في مدينة الخليل متمسكين بخبرات وتجارب المؤتمر الأول. وذلك تحت شعار (حقوق الفتاة الفلسطينية) حيث سلط الأضواء على التحديات التي تواجه أعمال حقوق الفتاة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني. كالحق في الحماية من التمييز والإساءة. والحق في التعليم والمشاركة وحرية التعبير. بالإضافة إلى الحقوق الأسرية والتعليمية والصحية. وحق المساواة للفتاة التي عانت من القيود الاجتماعية والثقافية طيلة السنوات الماضية.

وفي أواخر حزيران وأوائل تموز من العام 2005 وبالتزامن مع المؤتمر الدولي الذي نظمته الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين في بيت لحم عقد الأطفال مؤتمرهم الثالث تحت عنوان (أطفال وراء القضبان من منظور حقوق الطفل) هدف إلى إشراك الأطفال على اختلاف خبراتهم وتجاربهم في بحث المشاكل والصعاب التي تخول دون تحويل حقوق الطفل إلى واقع. والتعبير عن آرائهم تجاه الانتهاكات الخطيرة التي تمارس ضدهم.

وفي شهر آب 2006 نظمت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال /فرع فلسطين مؤتمر الأطفال الوطني الرابع في بيت لحم بعنوان (الحماية من الإهمال. الاستغلال والعنف) وهدف هذا المؤتمر إلى رفع وعي الأطفال بآليات الحماية من كافة أشكال الإساءة والإهمال. وتوعيتهم بأشكال الإساءة والإهمال والاستغلال التي يتعرضون لها. إضافة إلى عرض آليات الحماية القانونية.

ولكون الحركة تسير بذات الاتجاه وبنفس خطوات النجاح التي حققتها في المؤتمرات السابقة بالتعاون مع الشركاء والأصدقاء من مؤسسات الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل المنتشرة في كافة

هذه المطبوعات ونشرها حتى تصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في المجتمع.

اهداف المشروع:

1. توصيل فكرة حقوق الطفل إلى الأفراد في المجتمع.
2. لفت انتباه المجتمع إلى حق الأطفال في الحماية من الإساءة الجسدية.
3. إبراز المواهب الخاصة بالمتقدمين للمشروع عن طريق إعداد البوسترات والملصقات.
4. تحفيز المتقدمين للبحث وزيادة معرفتهم من خلال البحث عن حقوق الطفل.
5. خرق حاجز الصمت حول الإساءات التي يتعرض لها الأطفال في المجتمع الفلسطيني.

مراحل المشروع:

1. البحث والاستقصاء.
2. اخذ آراء المجتمع المحلي من خلال العمل الميداني.
3. تصميم نماذج من البوسترات والملصقات.
4. الحديث عن موضوع الحماية ضمن برنامج اذاعي.

نتائج استطلاع الرأي الميداني:

1. 95,5% من أولياء الأمور والمعلمين يضربون الأطفال مع أنهم يدركون أن نتائج الضرب سلبية.
2. اقر 5,77% من أولياء الأمور و المعلمين أنهم يندمون بعد ضربهم لأطفالهم.
3. اقر 89% من أولياء الأمور والمعلمين أنهم يؤمنون بالحوار كوسيلة للتفاهم مع الطفل ولكنهم لا يمارسونه.

توصيات اطفال المبادرة:

1. نتوجه إلى وزارة التربية والتعليم بالتركيز على مفهوم العقاب الإيجابي والابتعاد عن الضرب.
2. نتوجه إلى الأهالي باستخدام الحوار لتربية الأطفال وتعليمهم والابتعاد عن الضرب.

قدمها مختصون في المواضيع ذاتها. وانهى المؤتمر أعماله ببيان ختامي استعرض مجموعة من التوصيات التي خرج بها المجتمعون للعمل والمتابعة على كافة المستويات.
الهدف العام للمؤتمر:

التأثير على صناع القرار والجهات ذات العلاقة لأجل إحداث التغيير المطلوب فيما يخص حقوق الأطفال الفلسطينيين من خلال المشاركة الفاعلة لهم.

الأهداف الفرعية:

1. إتاحة الفرصة للأطفال للمشاركة والتفاعل مع بعضهم وتبادل الخبرات في القضايا ذات العلاقة بحقوق الطفل.
2. تعزيز احترام حق الطفل في المشاركة في المجتمع الفلسطيني بما ينسجم واتفاقية حقوق الطفل الدولية.
3. توفير منبر للنقاش والتعبير عن آراء الأطفال.
4. التوجه بالتوصيات والخلاصات لإعمال المؤتمر إلى الجهات السياسية والمؤسسات المحلية والدولية المختصة بما يتماشى مع نصوص اتفاقية حقوق الطفل الدولية في توفير الدعم وتعزيز آليات الحماية الخاصة. وتطوير استراتيجيات وسياسات وتشريعات تحترم وتضمن مشاركة الأطفال الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

مبادرات الاطفال

مبادرة حول الحماية من العقاب الجسدي في المدارس
قدمها الأطفال (ديمة العملة. ماجد العملة. ساجدة العملة.مالك أبو عريش. أنس أبو عريش. ميرا أبو سمور)
من مركز بيت اولا الثقافي - الخليل تخللت النقاط والخرجات التالية:

وصف المشروع:

عمل أنواع مختلفة من المطبوعات من تصميم الأطفال والشباب: لفت الانتباه وإعطاء معلومات حول حقوق الطفل عن طريق توزيع

- عقد دورة تدريبية للمشاركين في المشروع .
- تم اخذ اراء عينات عشوائية من المجتمع المحلي حول موضوع حقوق الفتاة الفلسطينية وبخاصة الفتاة ذات الاحتياج الخاص وقد قامت المجموعة بالتوجه للمؤسسات الاهلية والوطنية لمعرفة ما تقدمه هذه المؤسسات لذوي الاحتياج الخاص (من توظيف وموامة البيئة.....الخ).
- وبناء على المواضيع التي طرحها الناس والمشاكل التي رأوا ان الفتاة وبخاصة ذات الاحتياج الخاص تعاني منها تم عقد ندوة جمع فيها عدد من ذوي الاحتياج الخاص والمؤسسات الاهلية والوطنية.
- وكنتيجة للفعاليات المختلفة التي قامت بها المجموعة تم تصوير فيلم يعرض العديد من الأنشطة التي قامت بها المجموعة وتم الخروج بمجموعه من التوصيات الخاصة بحقوق الفتيات ذوي الاحتياج الخاص.

لماذا الفتاة؟؟؟ ولماذا الفتاة ذات الاحتياج الخاص؟؟؟

تعاني الفتاة بشكل عام والفتاة ذات الاحتياج الخاص بشكل خاص من الاضطهاد وهضم حقوقها في كافة المستويات والمجالات. ففي المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص نلاحظ التمييز الواضح ضد الفتيات. من هنا ولدت لدينا فكرة التحدث عن حقوق الفتاة. اما فكرة الحديث عن حقوق الفتاة ذات الاحتياج الخاص خصوصا. فقد جاءت لشعورنا وإيماننا بأنها اكثر الفتيات تهميشا في هذا المجتمع ولغياب حضور هذه الشريحة الواضح عن كل النشاطات والفعاليات المجتمعية وبالتالي كان من واجبا ان نقف الى جانبهن كتعبير منا عن مساندتنا لهن والسعي دوما للدفاع عن وجودهن وحقوقهن في (الزواج والميراث والعمل والتعليم..... الخ). ومن انواع التمييز التي تتعرض له الفتاة ذات الاحتياج الخاص هو ما لاحظناه اثناء جؤالنا الميداني داخل محافظة سلفيت. وهي بالطبع مجتمع الدراسة فقد صادفنا العديد من المشاكل من قبل بعض الاهالي الذين رفضوا فكرة تصوير المقابلات مع بناتهن ذوي الاحتياج الخاص ما يدل على ما تعاني منه بعض الفتيات من تمييز عائلي وهضم لحقوقهن في مجتمعهن الاصغر ألا وهو العائلة. ومن هنا جاءت فكرة اختيارنا لعينة من الفتيات ذوي الاحتياج الخاص ليست من فئة الاطفال وذلك لما وجدناه من صعوبة في اختيار فتاة من ذوي الاحتياج الخاص صغيرة السن لعدم تقبل المجتمع والعائلة أن تظهر هذه الفتاة بشكل علني للمجتمع. وتحدث عن معاناتها والصعوبات التي تواجهها في الحياة بسبب الاعاقة. وقد سعينا باختيارنا لهذه العينة بأن تكون قدوة لغيرها من الفتيات ذوي الاحتياج الخاص وذلك لأنها لم تخجل من اعاققتها وتحدثت كل الصعوبات التي واجهتها في



لغى القدر بنت أروا
إعداد والتصوير: فيمة إسحق العنة

مبادرة حول حقوق الفتيات ذوي الاحتياجات الخاصة-
قدمها الأطفال (أمير فؤاد حسين، عدي محمد فايز،
سندس حرب، لى حسام حرب، اسلام ناصر عسكر) من
جمعية نساء اسكاكا - سلفيت أهم مخرجاتها:

فكرة المشروع:

قامت هذه المجموعة باختيار هذا المشروع لما وجدوه في المجتمعات العربية بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص من هضم لحقوق الفتيات وغياب ملحوظ لحضورهن وخاصة ذوي الاحتياج الخاص منهن من حيث (الحقوق والواجبات، التعليم الزواج والميراث والعمل.....الخ). وقد تم العمل على المشروع بعدة خطوات:

مبادرة حول حقوق الطفل والاعلام قدمها الأطفال (شعبان العيسة، أحمد صراصرة، ضياء ملحم، يارا رمضان، سعود أحمد) من المركز الثقافي الايطالي - بيت لحم ركزت على النقاط التالية:

تمحورت هذه المبادرة حول مجموعة من الأطفال يشكلون فرقة راب غنائية يتناولون من خلال اغانيهم مواضيع حقوقية للأطفال. حيث عرض الأطفال خلال مبادرتهم أهم الاشكاليات التي تواجههم كاطفال يغنون الراب من معارضة ورفض مجتمعي لهذا النوع من الفن وعدم احتضان الاعلام لهذا النوع من الابداعات. حيث انتجوا فيلما وثائقي يتحدث عن تجربتهم ويستعرض مجموعة من الحفلات التي قاموا بالجازها وغنوا فيها عن حقوق الطفل.

مبادرة حول الحق في الحق في اللعب وتعلم حقوق الطفل من خلال التعلم اللامنهجي قدمها الأطفال (تمار أديب ، كريستينا عمرو، ربا الخواج، فريد القطب، حنين رجوب، عبير عناني،) من مركز الطفل - اريحا تناولت الاتي:

أهداف المشروع:

الهدف العام:

توعية الأطفال والأهالي بحقوق الطفل مما يساهم في خلق بيئة آمنة للأطفال. ونشر هذه الحقوق لأكبر عدد ممكن.

الأهداف الخاصة:

- تعريف الأطفال بحقوقهم الأساسية.
- بناء قدرات الأطفال والأهالي من خلال مجموعة من المعارف والمهارات.
- رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والترفيهي والمعنوي للأطفال.
- تشجيع الأطفال على التعبير عن آرائهم بحرية.
- صقل مواهب الأطفال وتنمية قدراتهم.
- زيادة ثقافة الأسرة بأهمية اللعب في نشأة الطفل وتلبية حاجاته الجسدية والعاطفية والاجتماعية والإدراكية.
- تثقيف العاملين مع الطفل في المؤسسات المجتمعية والتربوية والتعليمية بأهمية اللعب.
- توفير الألعاب الملائمة في رياض الأطفال والمدارس القائمة، والمخطط لإقامتها كشرط لترخيصها.

حياتها حتى حصلت على شهادتها الجامعية وحققها في التعليم إلا أن الاضطهاد (الذي تعاني منه فئة ذوي الاحتياجات الخاص) وقف عائفا قويا في هذه المرة أمام حصولها على حقها في العمل .

اهم مخرجات المشروع:

قام الاطفال بتصوير عدة مقابلات فرية مع فتيات ذوي احتياجات خاصة ومع أفراد من المجتمع المحلي تمحورت في معظمها حول نظرة المجتمع للفتاة المعوقة، بالإضافة الى عدد من المقابلات مع مختصين ومهنيين عاملين في هذا المجال.

توصيات اطفال المبادرة:

التوصيات الخاصة بالحكومة:

- نطلب من الحكومة أن تأخذ على عاتقها موضوع مواءمة البيئة بشكل جدي وفعال.
- نطلب من الحكومة أن تباشر في تنفيذ القانون الخاص بالمعاقين الصادر عام 1999م.
- نطلب من الحكومة أن تقوم بتشغيل 5% من المعاقين في الوظائف الحكومية.
- أن توفر الأدوات المساعدة بشكل مجاني للمعاقين.

التوصيات الخاصة بالمؤسسات الخاصة والأهلية:

- نطلب من هذه المؤسسات ان تساهم مع المعاقين في توفير الأدوات المساعدة من(كراسي متحركة، سماعات للأذن، نظارات طبية..... الخ).
- أن تقوم بتشغيل نسبة من المعاقين في مؤسساتها.
- أن تقوم بتوعية المجتمع بالنسبة للمعاقين بشكل عام والفتيات المعاقات بشكل خاص.
- أن تقوم بعمل مشاريع مدرة للدخل للفتيات المعاقات حتى يعلن أنفسهن.
- حقوق الفتاة (وخاصة الفتاة ذات الاحتياجات الخاص)





توصيات اطفال المبادرة:

- توظيف أساليب وألعاب تربية في العملية التعليمية.
- اعطاء الفرصة للطلاب للتعلم بالحركة وبالبحت والاكتشاف والتعلم باللعب. أكثر بما يتعلم بالتلقين .
- اعطاء الطفل الحق في أن يتعلم باللعب والحركة, والاتصال بالمجتمع.
- إيجاد مقرات مناسبة داخل فناء المدرسة لممارسة الأنشطة المسائية المختلفة لأبناء الحي وإشراك أولياء الأمور في هذه الأنشطة وتفعيل ما يسمى بمراكز الأحياء والمراكز الصيفية ومراكز التوعية.
- التواصل مع الأسرة من خلال المسابقات المختلفة والحفلات السنوية وإشراك أكبر قدر من السكان في البرامج التوعوية المستمرة وتوثيق العلاقة وتطويرها بين المدرسة والأسرة .
- طباعة اللعبة ونشرها.
- تخصيص حصة في المدرسة مثلا (في حصة المدنية) لتعريف الطلبة بحقوقهم.

مبادرة حول الحق في بيئة مدرسية آمنة قدمها الأطفال (هبة المصري, منار الأخرس, ولاء أبو عفيفة, نديم حجاجرة) من مؤسسة ابداع - البرلمان الصغير تناولت القضايا التالية:



خطوات عمل الأطفال على المشروع:

خلال عمل الاطفال على مشروع اللعبة جاءت لنا فكرة تصميم دفتر يوميات للطلاب يحتوي على حقوق الطفل في كل صفحة حتى يتمكن من التعرف على حقوقه وحفظها بطريقة سهلة وواضحة



انشطة على هامش المؤتمر:

وصل الاطفال يوم الاربعاء الموافق 19/11/2008 وتم عمل تمرين تعارف تعرف خلاله الاطفال على بعضهم البعض ومن ثم تم تقسيم الأطفال الى لجان عمل منها لجنة الاستقبال، لجنة التوثيق، لجنة الاعلام، لجنة التنظيم. تبع ذلك عرض مسرحي قدمه اطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من جمعية برج اللقلق المجتمعية حول حقوق الطفل بشكل عام. في حين تبع ذلك ورشة عمل حول تعديلات القوانين الفلسطينية شارك بها 20 طفلا وطفلة من بيت لحم والخليل من مجموعة الحماية والاعلام ضمن برنامج المشاركة، قاموا خلالها بتلخيص أبرز التوصيات والتعديلات تحضيراً للقائهم مع اعضاء من المجلس التشريعي.

في يوم الجمعة الموافق 21/11/2008 تم تقسيم الاطفال المشاركين الى خمس مجموعات عمل حيث قامت كل مجموعة بتناول واحدة من المواضيع المطروحة في مبادرات الاطفال ومناقشتها ومناقشة التوصيات حول كل مبادرة لتقديمها للجهات المختصة وصناع القرار.

هدف المشروع:

هدف المشروع بشكل عام الى توعية طلاب المدرسة بضرورة واهمية التعليم ضمن بيئة مدرسية محفزة. حيث تعاني مدرسة الدهيشة التابعة لوكالة الغوث من عدم وجود غرف صفية امنة وصحية، عدم توفر ساحات لعب امنة، نقص في خدمات الارشاد والتفريغ النفسي. بالإضافة الى عدم وجود غرفة أنشطة ومختبرات ومكتبة. حيث قام الاطفال بعرض عدد من المشكلات التي يعانون منها داخل بيئة المدرسة وعرض عدد من الصور حول هذه المشكلات.

اجتماع مع اعضاء المجلس التشريعي:

في يوم الخميس الموافق 20/11/2008 واثناء فعاليات الافتتاح الرسمي للمؤتمر قامت مجموعة من اطفال مجموعة الحماية والاعلام ضمن برنامج المشاركة بمناقشة عدد من اعضاء المجلس التشريعي بمسودات بعض القوانين والتي عملت الحركة جاهدة منذ بداية العام على تعديلها بما ينسجم ومصالح الطفل الفضلى والمعايير الدولية لحقوق الطفل تحديدا الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل.





كلمة الأطفال في حفل افتتاح المؤتمر

وتعتبر هذه الاتفاقية الصك الأكثر قبولاً لحقوق الإنسان على المستوى العالمي عبر التاريخ. فهي الاتفاقية التي تنفرد بوضع الأطفال في صميم محور الجهود الرامية للتطبيق الكلي والعالمي لحقوق الإنسان.

إذ أنها تُشكّل مجموعةً من المعايير والالتزامات المتفق عليها عالمياً وغير الخاضعة للتفاوض وهي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد. والحماية من التأثيرات المضرة، وإساءة الاستخدام والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

لكن و للأسف رغم كل ما تضمنته الاتفاقية ما زالت انتهاكات حقوق الأطفال متواصلة في حياتنا اليومية، في البيت في الشارع في

حضرات السادة الحضور المحترمين و المحترمات. أخواني و أخواتي الأطفال. أهلا و سهلا بكم في مؤتمركم الذي يسعدني بل يشرفني أن أقف فيه بفخر ممثلة أطفال وطننا الغالي فلسطين. بداية أود أن أشكر لكم حضوركم الذي هو دعم لنا ووقوف إلى جانبنا في السعي إلى مستقبل زاهر يحترم حقوق الطفل.

حقوق... مواد... بنود و أولويات... مساع مؤسسات و حركات... تضع الطفل في بؤرة تركيزها مستندة إلى ميثاق يدعى اتفاقية حقوق الطفل الدولية والذي يحدد حقوق الأطفال المدنية، السياسية، الاقتصادية، و الثقافية. و قد قامت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصديق على الاتفاقية بشكل كامل أو جزئي. ودخلت حيّز التنفيذ في 2 أيلول / سبتمبر 1990. بعد أن وقعت بتاريخ 20 تشرين أول / نوفمبر 1989.



و بما أننا جزء من هذا المجتمع فنحن جزء من حياته السياسية أيضا. آراؤنا في هذا المجال لا تقل أهمية عن آراء الكبار خاصة أننا نتأثر بشكل مباشر بما يحصل. وما من دليل أكبر مما حصل لأخواننا الأطفال في غزة نتيجة الاقتتال الداخلي. فها نحن نستصرخكم مستنجدين و نشد على أياديكم من أجل استعادة الوحدة الوطنية. نعلم تماما أن ذلك وحده لن يضمن لنا

حقوقنا. فالاحتلال لن يتركنا أحرارا على أرضنا نطف من زنبقها و نزرع قمحها. مع ذلك نقول ربما إبداعاتنا و مشاركاتنا تساهم في جعل واقعنا أفضل و أكثر أمنا. ربما نستطيع مستقبلا إعادة و لو شبر من أرضنا.

مهما بدت مشاركتنا بسيطة. لكنها تعني خلق جيل قادر على إبداء رأيه و التعبير بشكل افضل و بالتالي تغيير المجتمع و الدولة مستقبلا نحو الأفضل. لا تستهينوا بأناملنا الصغيرة و لا بكلماتنا البسيطة . فعقولنا و أفكارنا لها شؤون كثيرة.

بالنهاية أرجو أن يكون لهذه الكلمة و هذا المؤتمر الوقع و الأثر المرجوان على الاسرة و المجتمع و السلطة فيسهمون في خلق بيئة و فرص أفضل تشجع الطفل على إظهار ما لديه من مشاركات خلاقة. دعونا ننير درب مستقبلنا بشعلة من إبداعاتنا.

الطفلة عدله الناظر- 16 عاما

المدرسة في الصحف و حتى على الفضائيات . لتتوقف هنا للحظة و نحاول الإلمام بحقائق هذا الواقع المؤسف. دعونا نساعدكم في تأمين حياة أفضل لنا. فنحن نستطيع التعبير و المشاركة. استمعوا لنا... لأرائنا. ربما نستطيع نقل أنفسنا إلى الجانب المضيء من الصورة.

مشاركتنا هي جزء من اتفافتنا. فحقنا بالمشاركة ورد واضحا في عدة مواد من الاتفاقية أذكر منها المادة 12 و التي تضمن للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عنها بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل. و تولى هذه الآراء الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل و نضجه. فأين هذه الحقوق من حياتنا كأطفال؟

قد نبذو صغارا قد نبذو ضعفاء. لكن من قال أن التغيير حكر على الكبار؟ سوادنا مهما كانت صغيرة إلا أنها تستطيع الرسم بالألوان. كلماتنا مهما بدت بسيطة إلا أنها تسمع الأذان و تفتح الأذهان. مشاركتنا و آراؤنا لهما وقع و أهمية في التخطيط و التنفيذ و اتخاذ القرار. خاصة فيما يتعلق بشؤوننا فكما يقال «أهل مكة أدرى بشعابها» و نحن بمساعدتكم أدرى بحقوقنا.

إن مشاركتنا كأطفال في الأنشطة الثقافية و الاجتماعية و حتى التعليم لا تعتمد على أننا متلقون سلبيون فقط. فكما نتلقى الأفكار نستطيع أيضا إزاعتها و التفاعل معها. من هنا جاء مفهوم المشاركة الفاعلة . الذي لا يطبق للأسف حتى في أكثر الأماكن اتصالا بالطفل ألا وهي المدرسة. التي تعتمد في نظامها على التلقين.

كما لنا الحق أيضا باختيار الطريقة الأنسب لتلقي المعلومة و التعلم. فلماذا لا يسأل الطفل عن رأيه بمنهاجه الدراسي؟ أو عن أسلوب التعليم أو حتى عن رأيه بالمدرسين؟ إن إعطاء الطفل الفرصة بالتفاعل مع القضايا التي تهمة و تمس حياته اليومية هي التي تجعل منه فردا واثقا له رأيه الخاص. كما أن مساهمات الأطفال و آراءهم من شأنها أن تساهم في تحسين أداء المؤسسات ذات الصلة.

حقنا بالمشاركة يشملنا جميعا. بيضا و سودا . أوروبيا و أفارقة . أذكيا و متوسطي الذكاء. و الأهم حقنا بالمشاركة على اختلاف جنسنا ذكورا و إناثا كلنا نملك رأيا نستطيع التعبير عنه. لكن للأسف ما زال مجتمعنا يعتمد النظام الذكوري و يظن أن العقل و الفهم بقوة العضلات.



كلمة مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية في حفل إفتتاح

تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة، حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب، وفقا لسن الطفل ونضجه.

لذلك، فنحن، منظمة إنقاذ الطفل (السويد)، نحث المشرعين وصانعي القرار على إشراك الأطفال في التعبير عن آرائهم في التشريعات والقوانين والسياسات والخطط الوطنية التي تخصهم، ونحث الإعلام على لعب دور أكبر في توفير المنبر للأطفال للتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا التي تناقش في وسائل الإعلام.

ومن هنا نشكر الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين و يونيسيف وأعضاء المجلس التشريعي المشاركين هنا وجميع الشركاء والحضور، نشكرهم على هذا المؤتمر، عسى أن يكون لهذا اللقاء دور فاعل في الجهود الهادفة الى ترسيخ ثقافة إشراك الأطفال في المجتمع الفلسطيني.

ولكم جزيل الشكر.



Save the Children Sweden

إبراهيم فلتس

مسؤول شؤون المنصرة لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد

حضرة السيد المحافظ، حضرات المشاركين، شركاؤنا الأعزاء،
حية طيبة و بعد.

إنه من دواعي سرورنا مشاركتنا هنا معكم في هذا المؤتمر، ونحن سعداء بمشاركة أعضائنا وشركائنا الأطفال، الذين من أجلهم نلتقي اليوم.

إنه من واجبنا، نحن كمجتمع مدني و صانعي قرار و مشرّعين و إعلام و أعضاء فاعلين في مجتمعاتنا أن نعمل بجد من أجل إشراك الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذين يشكلون 54% من عدد السكان الفلسطينيين، و هم يعانون تأثير ونتائج العيش تحت الإحتلال، و هم مثل كل الأطفال في العالم بحاجة لأن ينظر المجتمع في ظروف حياتهم و معيشتهم و بيئتهم، و هم أيضا بحاجة الى جميع المعنيين و ذوي العلاقة لإشراكهم في ما يخصهم.

إن للأطفال حقوقهم المكفولة في القانون الإنساني الدولي و منها إتفاقية حقوق الطفل التي تكفل لهم كافة حقوقهم، و نخص منها: حقهم في المشاركة في عملية اتخاذ القرار في ما يخصهم و يعنى بشؤونهم، و ذلك من أجل التأثير على واقعهم و تحسين أوضاعهم من أجل أن ينالوا جميع حقوقهم و منها حقهم في الحياة و الحرية و حقهم في الحماية من العنف و من العقاب الجسدي و من الإساءة و من الإستغلال و الحق في التعليم و في بيئة مدرسية آمنة و الحق في اللعب وأيضاً الحق في التعبير.

المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تنص على الآتي:



ورقة عمل حول حقوق الفتيات ذوي الاحتياجات الخاصة

مقدمة من قبل المحامية غادة شديد عابد
جنين-فلسطين

مقدمة:

”عاملونا كالأسوياء ... فقط دون شفقة ولا نظرة حزن لأننا أناس طبيعيون...راضون بما قسم الله لنا فإنكم عندما تبادروننا بنظراتكم المشفقة تشعروننا بالعجز وتجعلونا نخجل من أنفسنا“.
التوقيع: نداء معاق

إن الإنسان كائن مخلوق لعمارة هذه الأرض لذلك فقد كرمه الله تعالى منذ تشكله جنيناً وحتى بعد موته فقد قال تعالى في كتابه العزيز:

”ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر“.
صدق الله العظيم

- صعوبة التعلم نسبتها 6% من مجموع الإعاقات.
- متعدد الإعاقة نسبتها 20% من مجموع الإعاقات.
- الاضطراب النفسي والعقلي نسبتها 4% من مجموع الإعاقات.
- إعاقات أخرى وتشمل آلام الظهر وأمراض الصدر وحوادث العمل والسير ونسبتها 2%.

إلا أن هذا الرقم ويرأي المتواضع ليس دقيقاً وذلك يعزى لأسباب عدة:

- ليس كل ذوي الإعاقة مسجلين في الإخاد العام للمعاقين.
- إن هناك حالات إعاقة يتحرج ذوو المعاق أو ذوي الإعاقة أنفسهم من إظهارها وبالتالي تسجيلها.
- إن المعاقين المسجلين في سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية هم من الفقراء المستفيدين من تقديمات الشؤون الاجتماعية.

ثم إن هذا العدد أي (120,000) مرشح للزيادة لأسباب عدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الفقر المدقع نتيجة العقوبات الإسرائيلية الجماعية.
- تدني الوضع الصحي والنفسي والاجتماعي على صعيد الأسر والأفراد ذوو الإعاقة.
- غياب الاهتمام الرسمي بقضايا المعاقين واحتياجاتهم الخاصة الناجمة عن الإعاقة وتركيز الاهتمام ضمن مجالات عمل المنظمات الأهلية والخيرية فقط.
- تزايد حوادث العمل والسير بنسبة ملحوظة في فلسطين.
- حرمان الفلسطيني من المنح والمشاريع الدولية الداعمة لقضايا التهميش الاجتماعي.

وإذا ثبتت صحة ما ورد ذكره آنفاً من عدم دقة هذا الرقم فإن ذلك يشكل مؤشراً خطيراً على تهميش هذه الفئة من مجتمعنا الفلسطيني وتتبع عدم دقة الإحصائيات، عدم وضوح السياسات المفترض وضعها من قبل الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة العمل والتربية والتعليم والصحة والأشغال العامة... الخ وأيضاً تشويش البرامج المساندة والداعمة التي تعتمد عليها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في هذا المضمار.

علماً بأنه من المفترض أن تحظى هذه الشريحة بعناية ورعاية خاصة توائم احتياجاتها الخاصة وأن تكون حاضرة في ذهن السلطة الوطنية الفلسطينية بأعمدتها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية

هذه الكرامة التي لم تميز بين ذكر وأنثى ولا بين كبير وصغير ولا بين غني وفقير ولا بين مولود كامل الخلقة وآخر ولد ويحمل معه نقصاً خلقياً يعيقه عن ممارسة بعض نشاطاته الإنسانية أو ربما كلها .

والله سبحانه وتعالى الذي فضل هذا الأدمي عن سائر مخلوقاته على هذه الأرض رفع الحرج عن الأعمى والأعرج والمريض في فريضة الجهاد على أهميتها .

والمجتمع الفلسطيني شأنه شأن سائر المجتمعات يعاني بعض أفرادها من إعاقات مختلفة سمعية كانت أو بصرية، حركية أو عقلية وغيرها وتعود أسباب هذه الإعاقات على اختلافها إلى أمور عدة منها:

- المرض.
- الحوادث كحوادث السير وحوادث العمل .
- العوامل الوراثية وخاصة زواج الأقارب .
- الإحتلال الإسرائيلي البغيض الذي تسبب بآلته الحربية بإحداث العديد من العاهات للفتيان والفتيات والشبان والشابات وفي بعض الحالات للمسنين . إضافة إلى الألغام التي كانت توضع من قبله في مناطق عدة من وطننا الحبيب والتي أودت بحياة الكثيرين من الأطفال قبل الكبار وأحدثت لدى البعض عاهات وتشوهات دائمة .

والشواهد على ذلك كثيرة خلال مراحل النضال الفلسطيني وخاصة في انتفاضة الأقصى .

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع حيث بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم (650) مليون وبلغ عددهم في فلسطين قرابة (120) ألف حسب الإحصائية التي حصلت عليها من قبل القائمين على اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين/جنين والتي تفيد بأن نسبة الإعاقة في فلسطين هي 3% من مجموع السكان البالغ حوالي 4 ملايين نسمة وإن الإعاقة لدى الذكور 55% من مجموع المعاقين ولدى الإناث 45% .

وإن هذه النسبة تتوزع حسب صنف الإعاقة كما يلي:

- الإعاقة الحركية نسبتها 27% من مجموع الإعاقات.
- الإعاقة البصرية نسبتها 17% من مجموع الإعاقات.
- الإعاقة السمعية نسبتها 9% من مجموع الإعاقات.
- الإعاقة النطقية نسبتها 9% من مجموع الإعاقات.
- النوبات نسبتها 6% من مجموع الإعاقات.

ثم جاءت المادة الثانية من ذات القانون لتؤكد على حق المعاق بالتمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه غير من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكانياته ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق .

ثم جاءت المادة الثالثة لتؤكد تكفل الدولة بحماية حقوق المعوق وتسهيل حصوله عليها . ثم جاءت المادة العاشرة لتقرر جملة من حقوق المعوق سواء في الجانب الصحي أو التعليمي أو العمل.

ولكن لن يتسنى لنا الوقت لاستعراض كافة مواد القانون العشرين لأنه لا بد وأن نعرض على قوانين أخرى كقانون العمل وقانون الخدمة المدنية لنرى مدى انسجام تلك النصوص مع ما ورد في قانون المعوقين ومع بعضها البعض.

لقد عرف قانون العمل رقم 7 لسنة 2000 المعاق في المادة الأولى منه بأنه هو الشخص الذي يعاني من عجز في بعض قدراته الجسدية أو الحسية أو الذهنية نتيجة مرض أو حادث أو سبب خلقي أو عامل وراثي أدى لعجزه عن العمل أو الاستمرار أو الترقى فيه أو أضعف قدرته على القيام بإحدى الوظائف الأساسية الأخرى في الحياة ويحتاج إلى الرعاية والتأهيل من أجل دمج في المجتمع .

وأما المادة 13 منه فقد نصت على أن يلتزم صاحب العمل بتنشغيل عدد من المعاقين المؤهلين لأعمال تتلاءم مع إعاقتهم وذلك بنسبة 5% من حجم القوى العاملة في المنشأة .

وحظرت المادة 16 من ذات القانون من أي تمييز في شروط وظروف العمل بين العاملين في فلسطين .

وقد جاء في المادة 5\35 ما يلي:
"ينتهي عقد العمل في حالة إصابة العامل بمرض أو عجز أقعده عن العمل لمدة تزيد عن ستة أشهر شريطة عدم وجود مركز شاغر يلائم قدرة العامل المهنية ووضعه الصحي الجديد."

وجاء في المادة 120/1 أنه في حال إصابة العامل إصابة عمل أدت إلى العجز الكلي الدائم يدفع له تعويض يعادل أجر ثلاثة آلاف وخمسمائة يوم عمل أو 80% من الأجر عن المدة المتبقية أيهما أكثر.

إضافة إلى المنظمات الأهلية والتي يفترض أن تكمل دور المؤسسات الرسمية وتسانده وتدعمه لإنصاف هؤلاء الأشخاص ومتابعتهم بالتأهيل والتدريب .

وأجد أنه من الضروري التأكيد هنا أن معاناة الأثني ذات الإعاقة تكون مضاعفة إذا ما قورنت مع الذكر ذوي الإعاقة وذلك بطبيعة الحال بسبب الموروث الاجتماعي السائد والذي يعتبر أن البنت الجميلة كاملة الخلقة نصف مصيبة فكيف إذا كانت تعاني من إعاقة ما. فهي إذن تصبح مصيبة كاملة. فهي تعاني كونها امرأة وتعاني كونها معاقة. وهذا ما يدفع بعض الأهالي إلى عدم تسجيل بناتهن اللواتي يعانين من إعاقة ما في سجلات الإخاد العام للمعاقين ويتخرجون من إظهارها للناس خوفاً من نظرات السخرية أو الشفقة ما يحرمها من أخذ فرصتها في الاندماج بمجتمعها .

والآن وبعد الانتهاء من هذه المقدمة سنشرع إلى تفسير هذه الورقة إلى أربعة محاور رئيسية وهي :

أولاً: الأحكام الدستورية في التشريعات القانونية

قبل أن نشترع في آليات معالجة أوضاع ومشكلات ذوي الإعاقة علينا أن نستقرئ الأحكام الدستورية والمواد القانونية من أجل الوقوف على ما رشح عن المشرع الفلسطيني في هذا المجال .

نبدأ أولاً بأبو القوانين وهو (القانون الأساسي) فقد نصت المادة (9) من القانون الأساسي على ما يلي:

"الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة."
إلا أن القانون الأساسي الفلسطيني لم يتطرق إلى تخصيص مادة خاصة تمكن المعاقين من الحصول على كافة أشكال الخدمات والمشاركة الكاملة في مختلف مجالات الحياة.

أما على صعيد التشريعات القانونية فالبداية مع قانون حقوق المعوقين رقم 4 لسنة 1999 والذي عرف المعوق في المادة الأولى منه بأنه:

"الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه وقدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادة في ظروف أمثاله من غير المعوقين."

لقد نصت المادة العاشرة من القانون الأساسي الفلسطيني في فقرتها الثانية على أن "تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الموائيق والإعلانات الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان".

ومن الملاحظ أن حقوق المعاقين تناولتها مجموعة من الإعلانات والموائيق الدولية وقبل أن نشرع بتبنيها لآبد من التنويه هنا إلى أن منظمة العمل الدولية هي أول منظمة اهتمت بقضايا المعاقين حيث تناولتها من زاوية حقوقهم في العمل والتأهيل والتدريب حيث كانت التوصية رقم 99 لسنة 55 بشأن التأهيل المهني للمعوقين أبرز معالم تعزيز حقهم بالمشاركة الكاملة في فرص التدريب والعمل.

ثم وفي 9/1/1975 أقرت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق المعاقين.

ثم وفي عام 1977 صدر الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص الصم - العمي .

ثم اعتبر عام 1981 سنة دولية للمعاقين تحت عنوان (المشاركة الكاملة والمساواة).

وفذ ذات السنة صدر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والذي نص في المادة 18/4 على حق المعاقين في تدابير خاصة للحماية وفقا لاحتياجاتهم البدنية والمعنوية.

وفي عام 1982 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفترة ما بين 1983 - 1982 هي عقد الأمم المتحدة للمعوقين.

وفي عام 1983 أقر المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم 159 والتوصية رقم 168 بشأن التأهيل المهني للمعاقين.

وفي عام 1989 صدرت الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال ونصت في مادتها رقم (23) على حقوق الأطفال المعاقين وهي أول اتفاقية دولية للحقوق تنص صراحة على حقوق المعاقين.

وتوج عقد الأمم المتحدة للمعاقين عام 1993 بصور القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين الذي اعتمدهت الجمعية العامة

أما قانون الخدمة المدنية فقد أجاز في المادة 24/3 تعيين الكفيف أو فاقد البصر في إحدى عينيه أو ذي الإعاقة الجسدية إذا لم تكن تمنعه تلك الإعاقة من القيام بأعباء تلك الوظيفة.

وكذلك م 23/1 والتي نصت على تخصيص نسبة من الوظائف للأسرى المحررين وللجرحى الذين أصيبوا في عمليات المقاومة والذين تسمح حالتهم بالقيام بأعمال تلك الوظائف على أن يكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء، الذي يحدد أيضاً وصفاً للجرحى المذكورين وقواعد شغل تلك الوظائف. والمادة 23/2 التي أجازت تعيين أزواج هؤلاء الجرحى أو أحد أولادهم أو احد إخوانهم أو أخواتهم القائمين بإعالتهم في تلك الوظائف وذلك في حالة عجزهم عجزاً تاماً أو وفاتهم إذا توافرت فيهم شروط شغل تلك الوظائف. ونصت المادة 23/3 على أن تنطبق أحكام الفقرة 2 من هذه المادة على أسر الشهداء. وعلى الرغم مما تم استعراضه آنفاً من مواد قانون المعوقين والعمل والخدمة المدنية بالإضافة إلى ما ورد في القانون الأساسي من خطر التمييز على أساس الإعاقة. إلا أنه يلاحظ ما يلي:

1. أن كثيراً من نصوص قانون المعوقين ما زال حبراً على ورق رغم مرور قرابة 10 سنوات على إقراره والمصادقة عليه.
2. أن المادة 13 من العمل ألزمت المؤسسات بتشغيل 5% من المعاقين ولكن تشغيلهم يجب أن يكون على أساس قدراتهم على العمل وليس إعاقاتهم كما أن القانون لم يتعرض لِحق المعوقين في التدريب المهني في مراكز ملائمة لاحتياجاتهم ولم يعطهم الأولوية في التشغيل بصفاتهم من المجموعات المهمشة في المجتمع في حالة تساوي تأهيلهم مع غيرهم.

أما قانون الخدمة المدنية فقد اشترط في المادة 24/3 في شروط التعيين للوظيفة الحكومية أن يكون خالياً من الأمراض والعياهات البدنية والعقلية ما يضع العراقيل أمام توظيف المعوقين ويتناقض مع المواد سالفة الذكر والتي تسمح بتوظيفهم.

كما لم ينص القانون على إعطاء المعاق الأولوية في التوظيف وجعل الإعاقة سبباً لإنهاء خدمة الموظف. وما يؤخذ على قانون المعوقين أنه لم يتم بتصنيف الإعاقات وإننا افتقدنا على أرض الواقع الكثير من تطبيقات مواد وبنوده

ثانياً : الاتفاقيات والموائيق الدولية

في دورتها الثامنة والأربعين بتاريخ 20/1/1993.

وفي عام 2004 اعتمد إعلان العقد الغربي للمعوقين (-2004 2013) وكانت المنطقة العربية هي آخر منطقة في العالم تعتمد عقداً للمعوقين واضعة بذلك قضايا المعوقين في خانة الأولويات بالنسبة لسياسات الحكومات العربية.

وتوجت هذه الجهود باعتماد (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) وبروتوكولها الاختياري في 13/1/2006 وفتح باب التوقيع عليها في 30/3/2007 وقد وقعت على هذه الاتفاقية 82 دولة ووقعت على البروتوكول الاختياري 44 دولة وصدقت عليها دولة واحدة.

وهي أول معاهدة شاملة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين تشكل حُولا مثالياً في المواقف والنهج تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة .

وتعتمد هذه الاتفاقية تصنيفاً واسعاً للأشخاص ذوي الإعاقة وتعيد تأكيد ضرورة تمتع جميع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة بجميع أنواعها بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتوضح هذه الاتفاقية أيضاً كيفية انطباق الحقوق بجميع فئاتها على الأشخاص ذوي الإعاقة وحدد المجالات التي أدخلت فيها تعديلات لكي يمارس الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم بالفعل والمجالات التي انتهكت فيها حقوقهم وأين يجب تعزيز حماية الحقوق.

وقد عرفت هذه الاتفاقية التمييز بالمادة (الثانية منها بأنه:

”أي تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الإعاقة يكون غرضه أو أثره أضعاف أو إحباط الاعتراف بكافة حقوق الإنسان أو الحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر ويشمل جميع أشكال التمييز بما في ذلك الحرمان من ترتيبات تيسيريه معقولة”.

ثم عرفت المقصود بالترتيبات التيسيرية المعقولة وهي :

”التعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئاً غير متناسب أو غير ضروري والتي تكون حاجة إليها في حالة محددة لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها”.

ثم تأتي المادة الخامسة من الاتفاقية لتقرر مبدأ المساواة بين جميع الأشخاص العاديين الأسوياء والأشخاص ذوي الإعاقة وترفض التمييز بينهم على أساس الإعاقة حيث نصت على ما يلي:

”تقر الدول الأطراف بأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبمقتضاه ولهم الحق دون أي تمييز وعلى قدم المساواة في الحماية والفائدة اللتين يوفرهما القانون.

تحظر الدول الأطراف أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس.

تتخذ الدول الأطراف سعيًا ل تعزيز المساواة والقضاء على التمييز جميع الخطوات المناسبة لكفالة توافر الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة”.

ثم تأتي المادة السادسة لتسلط الضوء على الإنثا ذوي الإعاقة حيث جاء بنصها ما يلي :

”تقر الدول الأطراف بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز وأنها ستتخذ في هذا الصدد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن تمتعا كاملاً وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة لكفالة التطور الكامل والتقدم والتمكين للمرأة بغرض ضمان ممارستها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في هذه الاتفاقية والتمتع بها”.

ثم تتصدى لحقوق الطفل ذوي الإعاقة فتتنص في المادة السابعة على ما يلي:

”تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الضرورية لكفالة تمتع الأطفال ذوي الإعاقة تمتعا كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وذلك على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال.

يكون توخي أفضل مصلحة للطفل في جميع التدابير المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة اعتباراً أساسياً.

تكفيل الدول الأطراف تمتع الأطفال ذوي الإعاقة في التعبير عن آرائهم في جميع المسائل التي تسهم مع إيلاء الاهتمام الواجب لآرائهم هذه وفقاً لسنهم ومدى نضجهم وذلك على أساس المساواة مع غيرهم من الأطفال وتوفير المساعدة على ممارسة ذلك الحق بما يتناسب مع إعاقتهم وسنهم”.

وما سبق ذكره آنفاً نجد أن هذه الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق والتوصيات إنما تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر

حيز الورق الذي كتب عليه إلى التطبيق الفعلي العادل بما يحقق مصلحة هذه الفئة .

2. وزارة التربية والتعليم : والتي يقع على عاتقها الكثير مثل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة (الطلاب) في المدارس العادية كلما أمكن ذلك وإنشاء مدارس لذوي الإعاقة الخاصة (عقلية أو بصرية الخ) إضافة إلى تأمين وصولهم إلى المدارس وتيسير استخدام المرافق التعليمية وتطوير المناهج الدراسية الخاصة بإعداد معلمي الأشخاص ذوي الإعاقة .

3. وزارة الصحة : والتي يناط بها إنشاء وحدات للكشف المبكر عن الإعاقة في المدن والقرى والحيمات وتزويدها بالمختصين للحد من مضاعفات الإعاقة.

إضافة إلى إنشاء مستشفيات خاصة بذوي الإعاقة العقلية في مختلف المحافظات وجهازها بجميع المستلزمات الضرورية ومتابعة المستجدات والتطورات الطبية في مجال العلاج والتأهيل لتمكين ذوي الإعاقة من الحصول على الوسائل العلاجية اللازمة والتي تساهم في تخفيف نسبة وأثار الإعاقة.

4. وزارة العمل : ويقع على كاهلها عبء إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المنشآت الصناعية والخدماتية. وتشجيع أصحاب العمل على تشغيلهم وعلى تفعيل قانون العمل الذي يلزمهم بضرورة تشغيل 5% على الأقل منهم وتمكين دورهم في توفير فرص عمل لهم. ويمكن أن يكون هذا التشجيع من خلال إعفاء أصحاب العمل من بعض الرسوم والضرائب. أما في حال رفض أصحاب العمل لتشغيل أشخاص ذوي إعاقة في منشآتهم مع عدم تعرض تلك الإعاقة مع طبيعة الأعمال التي يقومون بها فإنه والحالة هذه وأعمالاً لنص المادة (13) من قانون العمل الفلسطيني على الوزارة أن تقوم بفرض غرامات على أصحاب العمل هؤلاء لينصاعوا جبراً إلى تشغيل النسبة المقررة في القانون وتفضل دور وزارة العمل من خلال الرقابة المكثفة لمفتشي العمل على المنشآت الصناعية والمؤسسات الخدماتية للوقوف على حقيقة تطبيق أحكام المادة (13) أنفة الذكر.

5. وزارة الأشغال العامة : يبدأ دور وزارة الأشغال العامة من خلال تنفيذ الأشغال المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع

وصريح. ولكن وبالإضافة إليها فهناك جملة إعلانات ومواثيق واتفاقيات تناولت هذا الموضوع بشكل غير مباشر - وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بقرار الجمعية العامة بتاريخ 10/12/1948 والذي نصت مادته الثانية على ما يلي :

” لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر”

وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والصادرة عام 1979 عن الجمعية العامة.

ولعل هذه الاتفاقية بينودها الثلاثين وتحديداً في المادة الثانية أرست مبدأ المساواة بشكل عام بين المرأة والرجل ورفضت أي تمييز بينهما قائم على أساس الجنس وطالبت الدول الأطراف بالقضاء على جميع أشكال التمييز دون أن تتطرق بشكل مباشر لعدم التمييز على أساس الجنس بكافة أشكاله بل والعمل على القضاء عليه وهذا بالطبع يتضمن عدم التمييز ضد المرأة المعاقة.

ثالثاً : أدوار المؤسسات ذات العلاقة

أن هناك جهات عدة يجب أن تتضافر جهودها وتكامل أدوارها من أجل إنصاف هذه الفئة من مجتمعنا الفلسطيني والمقصود هنا بالطبع:

1. المجلس التشريعي: وهي الجهة الخولة بسن التشريعات الخاصة بحماية المعاقين وضمان حقوقهم والمصادقة على الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية ومن ضمنها كل اتفاقية تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

والمجلس التشريعي الذي قام بسن قانون المعوقين رقم 4 هو الخول بالرقابة على أداء الحكومة لتفعيله وهو الخول أيضاً بتعديلته بما يتلاءم مع المعايير الدولية خاصة بعد اقرار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو أيضاً الخول بمسألة كل المقصرين في تنفيذ القانون أنف الذكر أو الذين يعملون على تعطيله ليخرج من

5. تجهيز مراكز التأهيل والعمل بالتقنيات اللازمة لتسهيل أداء الشخص ذو الإعاقة لعمله ولضمان سلامته.
6. تدريب وتطوير مهارات العاملين في مجال التأهيل المهني وتوعيتهم بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وحقوقهم.
7. تأسيس مراكز معلومات لتسهيل تبادل الخبرات والتجارب العلمية في مجالات التعليم والتأهيل والعمل والدمج.
8. تنظيم حملات مكثفة لتوعية المجتمع بقضايا الإعاقة وحقوق ذوي الإعاقة التي نصت عليها القوانين والمواثيق سواء الفلسطينية أو العربية أو الدولية.
9. دعم وتسهيل إنشاء جمعيات للأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة تمثيلها في الهيئات والمجالس العليا لضمان المشاركة الفعالة في رسم سياسات ووضع الخطط.
10. التأكيد على الشراكة بين منظمات المجتمع الأهلي والمؤسسات الرسمية من أجل النهوض بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية.
11. تقديم الاستشارات النفسية والقانونية لأسرى الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مستشارين متخصصين.
12. تفعيل دور الاتحاد العام للمعاقين بحيث يعمل على تمكين والإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك ذويهم للحصول على حقوقهم المتساوية والكاملة وحمايتهم في جميع المجالات. وكذلك متابعة وتقييم القوانين والخدمات الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى ملاءمتها للمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وفي النهاية ورغم أنني لم أقدم في هذه الورقة الا النذر اليسير جَاه شريحة من أبنائنا وبناتنا وإخواننا وأخواتنا وأمهاتنا وأبائنا لم تلق يوماً الاهتمام الكافي ولا الرعاية المناسبة وهم أكثر من يحتاج إلى الرعاية والدعم النفسي والمعنوي وكذلك الدعم المادي لكي لا تهدر كرامتهم التي كفلها الله تعالى لبني آدم.

وكذلك المواثيق والأعراف الدولية .

إن الاهتمام بهذه الفئة التي هي جزء لا يتجزأ من مجتمعنا الفلسطيني يعتبر أحد مداخل تحقيق احترام حقوق الإنسان وقياساً لدى حضارة المجتمع ورفقه ووعيه وإنسانيته.

المشروعات التي تقوم بها الوزارة كالمطرق والأرصفة وأماكن وقوف العربات وأن يكون في كل مؤسسة حكومية أو خاصة أو أهلية مآرب خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل حركتهم .

6. وزارة الإعلام : للإعلام دور كبير لا يمكن الاستهانة به في تسليط الضوء على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ومعاناتهم وكذا معاناة أسرهم أيضاً بالإضافة إلى المساهمة بتغيير نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير نظرة هؤلاء الأشخاص لأنفسهم وغرس روح الثقة والاعتماد على الذات لديهم وكذلك لفت نظر المجتمع لأهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تنمية مجتمعهم وبضرورة دمجهم فيه.

هذا بالإضافة إلى ضرورة إعداد مختصين بلغة الإشارة للصم والبكم في المنشآت الإخبارية والبرامج التعليمية.

7. المؤسسات الأهلية : إن للمؤسسات الأهلية دور ملموس يكاد يكون أكثر بروزاً من دور المؤسسات الحكومية سواء من حيث تشكيل الجمعيات الخاصة بأنواع معينة من الإعاقات أو عقد المؤتمرات والندوات وورشات العمل التي تساهم مساهمة فاعلة في توعية الأهالي والمسؤولين بحقوق هذه الشريحة إضافة إلى أن هناك مؤسسات منها تقدم للمعاقين مساعدات عينية مثل الكراسي المتحركة على سبيل المثال أو الأطراف الصناعية.... الخ

التوصيات:

1. في ختام هذه الورقة فإنني أوصي بما يلي :
إخراج قضية الأشخاص ذوي الإعاقة من حيز التهميش والتعامل معها بجدية ومسؤولية وأن يتم أدرجها على سلم أولويات الحكومة وأن يتم توفير الاعتمادات اللازمة لها.
2. تطوير آليات رصد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة حسب السن والجنس ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي من خلال إصدار بطاقة المعاق والتعدادات السكانية والبحوث والدراسات المسحية ليتسنى لنا الاحتصال على احصاءات دقيقة لأعدادهم.
3. دعم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة مادياً ومعنوياً وتزويدهم بالمعلومات والتقنيات الحديثة اللازمة.
4. منح إعفاءات جمركية للأجهزة اللازمة لتسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة والداعمة لدمجهم في المجتمع.



تعلم حقوق الطفل من خلال أساليب لا منهجية وألعاب حقوقية

ورقة مقدمة من قبل إنتصار حمدان – مركز إبداع المعلم

تقديم:

تعلمه ويستعمله وقت الحاجة. ولقد كان لهذا المفهوم اثرا قويا في تخطيط المناهج الدراسية وطرق التدريس. وبناء عليه استخدم اسلوب التعليم التلقيني الذي يحثي الدماغ بالمعلومات ويطلبها وقت الامتحان لتفرغ على الورق. ولهذه الطريقة أو النظرية انصار في اوساط التربويين وخاصة في بلادنا حيث ما زال طلابنا مطالبين بالحفظ وما زال تقييم طلبتنا يعتمد على قياس قدرة الطالب على الحفظ واسترجاع المادة الدراسية.

العديد من الأبحاث والاختبارات الحديثة اثبتت أن الطالب لا يحتفظ بعد فترة من حفظه لأي مادة الا بنسبة قليلة منها ودلت الأبحاث

يخصص التعلم لتعريفات مختلفة ولنظرات عدة ويمكن أن نحصر هذه النظرات بثلاث مفاهيم عامة للتعلم تم تبنيتها على مدار سنوات عديدة من قبل العديد من المدارس والتربويين. ومن هذه المفاهيم:

التعلم كعملية تذكر وتعتبر من أقدم التعريفات ويتمحور هذا التعريف باعتبار أن عقل الطفل يولد صفحة بيضاء والخبرة والتعلم هما اللذان يمدانه بكل مواد المعرفة حيث أن هذه النظرية تتعامل مع العقل على أنه مخزن للمعرفة والمعلومات يقوم بتخزين ما

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في ادبياتها النظرية وفي خططها التنفيذية فإننا نجد أنه في الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم للفترة من 2008-2012 «سيتم التركيز على تحسين نوعية التعليم في الفترة المقبلة وستنفذ الاستراتيجية الوطنية لتأهيل المعلمين. وستكون هناك مراجعة وتطوير لمناهج التعليم العام والكتب المدرسية بصورة دورية».

ومتطلبات تحقيقها يلزم وحسب خطة وزارة التربية والتعليم وتأهيل المدرسين ومراجعة وتطوير المناهج وتبني نهج واساليب تعليم حديثة في التعلم النشط وتحسين الخدمات والأنشطة الطلابية على كافة المستويات التعليمية.

بالتالي اذا ما اردنا أن نحقق الرؤية التربوية المنشودة في فلسطين واذا ما اردنا ايضا ان نواكب التطور العالمي فلا بد لنا من الاهتمام باساليب التدريس بشكل عام والتركيز على اشراك الاطفال كمحور للعملية التعليمية. لا أن نبقي نتعامل مع الاطفال كمتلقين للمعرفة والتعليم. من أجل انتاج المعرفة وعدم تلقيها فقط.

وحين نتحدث عن مواضيع مدنية وخاصة منهاج التربية المدنية والتربية الوطنية كجزء من المناهج المستحدثة والتي لها استحقاقات مختلفة عن المناهج الموجودة اصلا في المنهاج الفلسطيني كمناهج اللغة والحساب. فإن استحقاقها اكثر من حيث التأهيل للمدرسين وطرائق التعليم والتدريس. كونها تحوي معارف وسلوكيات واتجاهات يراد اكسابها للطلبة فلا بد من تعليم هذه المناهج بوسائل تربوية حديثة بعيدة عن التلقين والحفظ بهدف اكساب الطلبة المعرفة والمهارة وتشجيعهم على ممارسة القيم المدنية وتأهيلهم كمواطنين فاعلين ومسؤولين بالمجتمع.

اساليب تعليم حقوق الاطفال:

أود هنا أن أؤكد أنه لا يمكن أن نحصر أو نقرر ما هي الوسيلة التعليمية الأكثر نجاعة في التعليم لأي موضوع كان الا ضمن محددات كثيرة منها الزمن والمستهدفين من التعليم والمكان والامكانيات المادية وقدرات الميسر للعملية التعليمية والموضوع المراد تعليمه وغيرها. ومن الممكن أيضا أن يقوم ميسر التعليم باستحداث وسيلته التعليمية حسب كل المحددات المتعلقة. لكن ما لا شك فيه أن مشاركة الاطفال في عملية التعليم وعدم التعامل معهم كمتلقين فقط هي من ابجديات اصول التربية وابعديات حقوق الاطفال. وبمشاركة

ايضا على أهمية فهم الطالب للمادة المتعلمة حيث ان الفهم يسهل عملية التذكر.

اما النظرة الاخرى او التعريف الاخر للتعلم فهو القائم على اعتبار التعلم عملية تدريب للعقل. وتبنى هذه النظرية على أن العقل البشري مقسم الى عدد من الملكات مثل التفكير والتذكر والتخيل والتصور وغيرها وأن التعلم ينتج من تدريب هذه الملكات العقلية. وهذه النظرية تؤكد أهمية بعض المواد في تدريب ملكات العقل مثل المواد اللغوية والرياضيات حيث أصبح التركيز على هذه المواد اكثر من غيرها باعتبار مثلا أن تدريب الطالب على التفكير في حل مسائل رياضية يمكنه من أن يستخدم تفكيره في أي ناحية اخرى في الحياة.

وايضا اثبتت الدراسات الحديثة على عدم دقة هذه النظرية وقالت الابحاث انه لا اثر لانتقال التدريب الا وفق شروط خاصة وفي بعض الحالات فقط. رغم ذلك لا زال البعض يصر على قيمة بعض المواد دون الاخرى في تدريب العقل. وبالتالي تهميش مواضيع اخرى مثل المواد الاجتماعية والموسيقى والرسم والرياضة.

اما النظرة الثالثة فهو التعلم كتعديل للسلوك وضمن هذه النظرة يعرف التعلم على انه «عملية تغير شبه دائم في سلوك الفرد» لا يلاحظ بشكل مباشر ولكن يستدل عليه من السلوك وينشأ نتيجة الممارسة. وهنا لا نستطيع القول بان كل تغيير في الادوار ناتج عن عملية تعلم لان ممارسة الاستجابة مكن أن تنتج من فعل طارئ والاستجابة له تكون طارئة وليس بالضرورة أن نعتبرها تعلم لانها ستزول بزوال الاثر.

ومن التوجهات في التعلم نجد ايضا مفهوم التعلم والعمل بالمشاركة وهو مجموعة من الاساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في العديد من الأوضاع وتركز على إشراك المتعلمين والاستفادة من معارفهم وخبراتهم في عملية التعلم والتعليم.

السؤال الذي يجب أن نجيب عليه في التخطيط للتربية والتعليم أي مواطن نريد وليس أي معرفة يجب إيصالها للطلاب لذا يجب أن ن فكر في الوسائل والتقنيات التي تستخدم في تعليم أطفالنا عامة.¹

واذا تتبعنا لواقع التعليم في فلسطين وتركيزه على نوعية التعليم واذا ما تناولنا النوعية في التعليم ومتطلباتها والتي تسعى لها

3. كيف يعيش الآخرون في العالم. وظروف حياتهم.
4. المواطنة المحلية. والمواطنة العالمية.
5. العلاقات بين الدول.
6. أسباب الفقر والديون.
7. التجارة والتجارة النزيهة.

هذا اضافة الى الأهداف التربوية التعليمية التي تحقّقها اللعبة حيث أنها :

- تضع التعلم حول القضايا المهمة والجديّة في إطار اجتماعي.
- تتطلب من التلاميذ التعامل مع عناصر المنافسة والتعاون.
- تعطي فرصة مهمة للحديث والاستماع.
- تتطلب تطوير اللغة لاستخدامها في التعبير عن أفكار مثل عدم المساواة والعدالة.
- تتطلب من التلاميذ استعمال قدراتهم التعبيرية البصرية لقراءة الصور.
- تتضمن معلومات تؤثر على رضا المتعلمين عن ذاتهم.

هذا الى جانب أن اللعبة ممتعة فهي ايضا تثير العديد من القضايا ومنها:

الحاجات الأساسية:

الغذاء. الماء. المأوى. الصحة. الملابس. العمل للبالغين فقط. التعليم والرفاهية. هي الحاجات الأساسية الثمانية التي اختارها الأطفال والتي يشعرون أن كل إنسان يحتاجها للبقاء حيا.

الحقوق:

الجزء عن الحقوق في لعبة اللوكوكوكو تم تطويره من لعبة «لوتو» أو «بينجو» من قبل الأطفال الجواتيماليين أنفسهم. المشاركون الجواتيماليون الصغار اختاروا 16 حقا من ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل. عند قيامهم بمهمة التصوير لهذه اللعبة.

المعلومات عن الدول:

هذه الأسئلة تعمل على توفير معلومات أساسية للأطفال عن أربع دول شاركت في عمل اللعبة. هذه الدول كانت في الأصل تشمل المملكة المتحدة. إسبانيا. الصحراء الغربية وجواتيمالا. وتم اضافة فلسطين اليها من قبل مركز ابداع المعلم وبهذا اصبحت المعلومات تتحدث عن خمس دول.

الطفل في عملية التعلم يمارس أحد اهم حقوقه كإنسان وكطفل. واصبحنا جميعا على معرفة وفهم بالمثل الصيني القائل «اسمعني سأنسى... أرني قد اتذكر... اشركني ساتعلم» والتجربة ايضا اثبتت ان ممارسة الاطفال للتعلم تكسبهم المعرفة والمهارة والسلوك وفيما يخص تعلم حقوق الاطفال. ان تم تعليم الأطفال حقوقهم بالشكل التقليدي فسيتعاملون معها كمادة جافة من الممكن معرفتها وحفظها ولكن قليل منهم من سيسئرونها ويمارسها.

اما اذا ما تم تعليم الاطفال حقوقهم بوسائل تربوية حديثة وممتعة للأطفال مثل الالعب التربوية أو الحقوقية. أو المسرح والدراما. أو الحالات الدراسية أو منهجية التعلم عن طريق العمل والتي من خلالها يتعلمون المفاهيم ويمارسونها وبالتالي سيصبحون واعيين لحقوقهم ومطالبين بها وسيقفون سدا منيعا امام أي انتهاك لها.

وهنا سألقي الضوء على بعض هذه الوسائل والتي اتبعها مركز ابداع المعلم مع الاطفال في المدارس ومن خلال عدة مشاريع. وكان جليا القدرات العالية لدى الأطفال اذا ما اتاحت لهم الفرصة للمشاركة لاثبات انفسهم وشغل مساحات واسعة من الابداع.

أولا: الالعب الحقوقية

مركز ابداع المعلم قام بترجمة لعبة حول الحقوق تسمى لعبة اللوكوكوكو وهي لعبة ترجمها المركز من الإنجليزية الى العربية مع إضافة فلسطين كدولةٍ بدور الحديث عنها ويقدم معلومات حولها. توفر اللوكوكوكو إطاراً يمكن الأطفال من الاكتشاف والتطوير والمناقشة للأفكار المتضمنة في حقوق الإنسان والتنمية. كما تشجعهم على رؤية التشابه والاختلاف بين حياتهم و حياة أطفال آخرين حول العالم. بالإضافة إلى كونها تثير قضايا عدم المساواة وتطرح الأسئلة حول من يملك القوة للتطرق لهذه المواضيع. وهذه اللعبة تم تطويرها على أيدي اطفال من غواتيمالا، وأسبانيا، وبريطانيا. والصحراء الغربية خلال العام 1997. وأشرف على العمل عليها عدة مؤسسات كمدارس الأطفال المشاركين ومؤسسات أخرى الى جانب مساهمة اطفال مصورين.

ومن الاهداف الحقوقية التي تعمل اللعبة على تعريفها للأطفال هي:

1. حقوق الطفل بشكل خاص.
2. حقوق الإنسان بشكل عام وعالمية هذه الحقوق.

ووضع بدائل لحل هذه المشكلة واختيار البديل الانسب ووضع خطة عمل للحل. ويتخلل العمل قيام الطلبة بالعديد من الفعاليات والانشطة والمراجعات والمقابلات مع صناع القرار ومع ممثلين في المجتمع المحلي وزيارات لمؤسسات اضافة الى مراجعة القوانين الفلسطينية والاتفاقيات والمواثيق الدولية ومدى تطبيقها فلسطينيا وكل الاجراءات والسياسات الحكومية المتعلقة بالمشكلة موضوع البحث. ما يتعلمه الطلبة من هذا المشروع:

- العمل بهذا المشروع يقدم منهجية تعلم مختلفة للطلبة تكسر النمطية السائدة في المدارس.
- يكتسب الطلبة معارف ومهارات ويمارسوا سلوكيات مدنية وخاصة فيما يتعلق بالجانب الحقوقي والقانوني.
- لغاية الان المشاريع التي أجزها الطلاب تناولت في غالبيتها نظرة ناقدة للعديد من السياسات العامة. والمشكلات من المجتمع المحلي. ومحورت عناوين المشاريع حول معالجة قضايا بيئية وصحية واجتماعية. وتربوية. وحقوقية. وقانونية. وأنظمة وقوانين وبعضها تطرق الى حماية الارث الحضاري والتراثي.
- شارك بأجاز هذه المشاريع ما يقارب ال 12400 طالب وطالبة.
- هناك بعض المشاريع التي أجزها الطلاب تم تبنيها من قبل مؤسسات أخرى وساهمت في دعم تنفيذها بشكل عملي على أرض الواقع.
- العديد من الطلاب طرقت ابواب اشكاليات كانت في أدنى درجات اهتمام صناع القرار والمسؤولين في المجتمعات المحلية.
- أثناء عمل الطلبة على المشاريع تطرقت الى القوانين والسياسات العامة وتمحصوا فيها بالأخص من خلفية دستورية لهذه القوانين.
- من خلال العمل على المشروع اكتسب الطلبة مهارات ومعارف وتقنيات عديدة.
- استخدم الطلبة للعديد من التقنيات والوسائل والطرق من لقاءات مع مسؤولين وفعاليات ضاغطة على أصحاب القرار في بعض المناطق لحل المشكلة. وتوجههم إلى الأهالي للتأثير والتشبيك معهم.

رأي بعض الطلبة في المشروع:

لطالما أحسنا بذلك الفراغ الذي كان ملموسا رغم الكم الهائل من الدروس. وتلك الكتب والطريقة المألوفة في الدراسة والامتحانات والأبحاث وغيرها.

هذا بالاضافة الى ان اللعبة تحوي معلومات اضافية وتتيح الفرصة للاطفال لاضافة معلومات اخرى حسب الاتي:

- معلومات عن فلسطين أو أي دولة أخرى
- البحث عن حقوق أخرى ليست ضمن الـ 16 الموجودة.
- رسم أو النقاط صور توضح تصور الطلاب للحقوق.
- تخيل الانضمام إلى مجموعة محلية قررت أن تنظر إلى قضية جديدة. وتحضير مقال لإلقائه أمام الصف أو في اجتماع.
- تصميم لعبة تساعد على فهم بعض القضايا التي تطرحها اللوكوكوكو.
- إيجاد طريقة جديدة للعب اللوكوكوكو.

ثانيا: منهجية التعلم عن طريق العمل "مشروع المواطنة"

مشروع المواطنة هو منهاج متعدد الاختصاصات يستخدم وسائل تعليمية تفاعلية واستراتيجيات تعليمية تعاونية ويركز على مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات وصنع القرارات. يركز التعليم به على عمليات الدولة والحكومة المحلية وعلى القضايا والشؤون الحقيقية للمجتمع و يعلم المشاركون أن يراقبوا السياسة العامة ويؤثروا فيها.

يهدف المشروع الى:

- مساعدة الطلبة على تحسين قدراتهم للمشاركة بكفاءة وفاعلية ومسؤولية في النظام السياسي الفلسطيني كمواطنين فاعلين.
- تعليم الطلبة كيفية رصد عملية صنع السياسة العامة في المجتمع والتأثير عليها.
- تطوير المهارات الفكرية والتشاركية التي تعزز عملية البحث القائمة على الحجج المنطقية . والتفكير النقدي. والتواصل الفعال. والتفكير العميق.
- تشجيع الطلبة على ممارسة الحقوق الأساسية والمسؤولية. بالالتزام وثقة.

بعد ان يتلقى الطلبة تدريبا نظريا وعمليا يتمحور حول بعض المفاهيم الحقوقية والمدنية اضافة الى التدريب العملي على منهجية المواطنة حول اربع خطوات للعمل تشمل فحص المشاكل المتعلقة بالسياسات العامة واختيار المشكلة المراد صياغة مشروع حولها

رأي بعض المدرسين في المشروع:

نأمل تعميم هذا النوع من المشروعات على مدارس الوطن لما لهذه المشاريع من فوائد اجتماعية واقتصادية ومعنوية فعالة. ولما لها من فوائد على المدرسة وعلى الطلاب على حد سواء أكان أثناء البحث فيها أو بعد إنجازها. حيث يتعلم الطلاب الجرأة وتحمل المسؤولية أثناء القيام بأدوارهم في مقابلات المسؤولين والمجتمع المحلي.

ثالثا استخدام القصة في التعليم:

ضمن مشروع أسس الديمقراطية الذي يستهدف طلبة المرحلة الأساسية الدنيا من الصف الثالث وحتى السادس يتم تعليم الطلبة مفاهيم تتعلق بالتربية المدنية والديمقراطية تتمحور حول أربعة مفاهيم «السلطة، العدالة، المسؤولية والتخصوية» وذلك بأسلوب القصة حيث أن هناك قصص لكل مفهوم يتم تعليم الطلبة حول المفاهيم من خلالها. بأسلوب شيق وممتع.

ومن نتائج العمل مع الطلبة

1. اجتمعت المجموعة على وجود تقدم وتحسن ملحوظ في سلوك الطلبة بحيث أصبح الطلبة أكثر مسؤولية والتزام داخل الصف وخارجه.
2. ظهرت على الطلبة الاستجابة الكاملة والانتباه لأحداث القصة وتفسيرها والتفاعل الإيجابي معها.
3. ربط مفاهيم التربية المدنية مع عناوين القصص الأربع.
4. اكتشف مواهب لدى الطلبة.

ولن أنسى ذلك اليوم الذي فاجأنا به معلمة اللغة الإنجليزية المعلمة نبيلة لافي بالكلام في اللغة العربية هذه المرة لتخبرنا عن مفهوم المواطنة. وعلى الرغم من أننا نتعلم موضوع التربية المدنية إلا أننا لم نفهم كلمة المواطنة إلا في ذلك اليوم. ورحنا نرصد المشكلات من هنا وهناك ونحن في غاية السرور والنشاط. لهذا التغير في عملية التدريس. وقمنا باختيار المشكلة التي تتعلق بالبيئة المدرسية الداخلية. وقد عملنا طريقة وضع السياسات البديلة وطريقة اختيار الحل الأنسب وتهيئة خطة العمل. وقد عملنا ضمن مجموعات ما سهل علينا القيام بالمهام المختلفة كالتوثيق والتصوير ورصد المعلومات.

رأي بعض اهالي الطلبة المشاركين بالمشروع:

كثيرا ما كنا نتمنى حلولا لمجموعة من المشكلات التي تواجه مجتمعنا. وكنا نبحث عن حلول عديدة ولكنها تكون مؤقتة ودون جدوى. وبرأيي أن مشروع المواطنة يفيد كثيرا من الناس وليس الطلبة اللذين عملوا في المشروع فحسب. فهو يبحث في مشكلات في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع من حولنا وهو أيضا يجعل الطلبة مدافعين عن حقوقهم وحقوق من حولهم. وبرأيي كذلك أن هذا المشروع هادف وبناء.

من واجبتنا نحن أولياء الأمور أن نشجع طلابنا وطالباتنا على العمل فيه والاقبال عليه بروح التعاون والإصرار. و من واجبتنا أيضا أن ننمي الثقة في نفوس الطلبة ليكونوا قادرين على إيصال هذه المشكلات التي نعاني منها بشكل واضح ومفهوم وتنبيه من هو مسؤول عن حدوث تلك المشكلات وعن وجودها ومحاسبته إن كان يعلم بوجودها ولم يعمل على حلها.





مقدمة:

أقدمت دائرة التعليم في وكالة الغوث على تنفيذ حملة مدارس أمنة ومحفزة في مدارس الوكالة في ميادين عملها الخمسة: الضفة الغربية، غزة، الأردن، سوريا، ولبنان. ووفرت لهذه الحملة ما يلزمها من سياسات ومواد تدريبية. وفي هذه الورقة سأعرض تجربة برنامج التعليم في وكالة الغوث في الضفة الغربية وما قامت به في مجال ترجمة المدرسة الآمنة والمحفزة من حيز النظرية إلى واقع التطبيق والعمل.

مفهوم المدرسة الآمنة والمحفزة:

يمكن لمن يتصفح الأدب التربوي أن يجد تسميات وعناوين مختلفة تحمل نفس المضمون لمدرسة آمنة ومحفزة. ومن هذه التسميات:



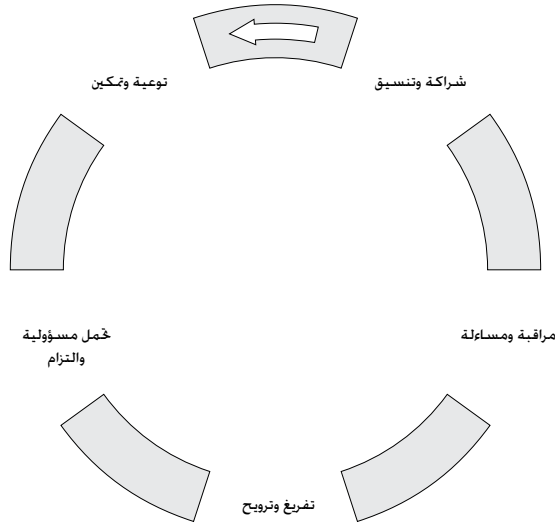
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
برنامج التربية والتعليم
الضفة الغربية

مدرسة آمنة ومحفزة تجربة مدارس وكالة الغوث

وحيد جبران - نائب رئيس برنامج التربية ومدير التعليم المدرسي

- شراكة وتنسيق
- توعية وتمكين
- حمل مسؤولية والتزام
- تفريغ وترويح
- مراقبة ومساءلة

ويمكن تحديد وتوضيح العلاقة بين عناصر هذه الاستراتيجية كما في الشكل الآتي:



وفيما يلي توضيح لما قامت به وكالة الغوث فيما يتعلق بكل عنصر من عناصر الاستراتيجية:

الشراكة والتنسيق

لتحقيق الشراكة منذ البداية، دعت دائرة التعليم في وكالة الغوث لاجتماع لمؤسسات المجتمع المحلي خاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والتربية المدنية والديمقراطية. وتم طرح رؤية وكالة الغوث للمدرسة الآمنة والمحفزة والأهداف التي تسعى لتحقيقها. ثم فتح باب النقاش وتم الاستماع لوجهات نظر المؤسسات فيما يتعلق بالمدرسة الآمنة وكيفية تحقيقها. وتمخض الاجتماع عن توصيات كان أهمها تنظيم مؤتمر تعرض فيه وكالة الغوث وهذه المؤسسات رؤيتها وتجاربها وخبراتها. وتم تنظيم المؤتمر في آيار 2007. وشاركت فيه

- المدرسة المستندة لحقوق الطفل.
- المدرسة الآمنة والمحفزة.
- المدرسة صديقة للطفل.
- المدرسة المعززة لثقافة حقوق الطفل.

وقد تبنت وكالة الغوث تسمية مدرسة آمنة ومحفزة لأنها أكثر مباشرة فيما حمّله من قيم وتسعى إليه من أهداف. ويمكن توضيح مفهوم المدرسة الآمنة والمحفزة من خلال وصف هذه المدرسة بأنها:

- مدرسة ذات بيئة آمنة نفسيا وصحيا وجسديا. يشعر فيها المتعلم والمعلم بالأمن والطمأنينة وعدم التهديد.
- مدرسة حافزة للتعليم وجاذبة للمتعلم برؤيتها ورسالتها وسياساتها ومرافقها وتسهيلاتهما وأنشطتهما.
- مدرسة يتركز فيها التعليم حول المتعلم. ويشعر فيها المتعلم بالمتعة والسعادة. ويرغب في المكوث فيها أطول فترة ممكنة.
- مدرسة يسود فيها التقدير والتعزيز الإيجابي للمتعلم والمعلم بدلا من الصراع والعقاب.
- مدرسة يتواصل فيها أعضاء المجتمع المدرسي بطرق قائمة على الحوار والتسامح والاحترام المتبادل.

أهداف المدرسة الآمنة والمحفزة:

سعت وكالة الغوث من خلال حملة مدرسة آمنة ومحفزة بالمواصفات المذكورة أعلاه إلى تحقيق مجموعة الأهداف الآتية:

- توفير بيئة آمنة ومحفزة للمتعلمين يستطيعون من خلالها التطور عاطفيا واجتماعيا وعقليا وجسديا.
- توفير فرص متساوية لجميع المتعلمين بغض النظر عن قدراتهم وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- تعليم الطلبة في مناخ يسوده الأمن دون خوف أو تهديد. والتقدير والثقة دون لوم أو توبيخ. والتمتع بالتعلم ووقتهم في المدرسة دون ملل أو نفور.
- تقديم منهاج واسع ومتوازن ومنوع يلبي حاجات المتعلمين المختلفة.

استراتيجية تحقيق المدرسة الآمنة والمحفزة:

يمكن تحقيق المدرسة الآمنة والمحفزة من خلال إتباع استراتيجية مكونة من العناصر التالية التي تتصف بالشمولية والتكامل:

- وكالة الغوث ومنظمة اليونيسيف ومثلون عن وزارة التربية والتعليم. إضافة إلى مثلي 14 مؤسسة غير حكومية. وجاء المؤتمر على شكل أوراق عمل لهذه المؤسسات. وتلى ذلك مجموعات نقاش تناولت ما طرح في أوراق العمل. وتم بعد المؤتمر الاتفاق على قيام مجموعة من هذه المؤسسات بتنفيذ مشاريع لها في مدارس وكالة الغوث لتسهل عمليا في تحقيق المدرسة الآمنة والمحفزة. ومن الأمثلة على هذه المؤسسات التي نفذت مشاريع:
- مركز الدراسات النسوية الذي نفذ مشروع أمان (مهارات حياتية وتربية جنسية لحماية الأطفال من التحرش والاستغلال الجنسي) ومشروع تعزيز حق المساواة بين الأطفال من خلال المسرح والكتابة الإبداعية.
- مركز إبداع المعلم الذي نفذ مشروع المواطنة والديمقراطية.
- مركز إبداع المعلم الذي نفذ مشروع تمكين البرلمان الطلابية. وتطوير خطة مدرسية لدراسة آمنة ومحفزة.
- مركز وفاق الذي نفذ مشروع الوساطة الطلابية وحل النزاعات من خلال المفاوضات الصغار.

ويجدر بالذكر أنه تم ترشيح مدارس مختلفة للاستفادة من المشاريع المختلفة. وتم توجيه المشاريع إلى المدارس البعيدة حتى تنال حظها من العناية والاهتمام.

التوعية والتمكين

حتى يتمكن أعضاء المجتمع المدرسي من مديريين ومعلمين وطلبة ومرشدين من القيام بدورهم في تحقيق وتوفير البيئة الآمنة والمحفزة. كان لا بد من توعيتهم وتمكينهم. حتى يتمكنوا من:

- تطوير أساليب عملية بديلة عن العقاب البدني في العملية التعليمية/ التعليمية.
- تطوير قدرات المعلمين والإدارة المدرسية في التعامل مع الطلبة بعيدا عن العنف.
- تعزيز العلاقة بين الطلبة والعاملين على أساس الاحترام المتبادل واحترام حقوق الآخرين.
- تكثيف حملات المناصرة لإنهاء العقاب البدني ضد الأطفال في المدارس.

وتم ذلك من خلال: الاجتماعات، والنشرات، وورشات العمل، والمؤتمرات. واشتملت الرزمة التدريبية التي تم تطبيقها عبر ورشات عمل موجهة لكل من الفئات المذكورة سابقا على المواضيع التالية:

- واشتمل المؤتمر على المحاور التالية:
- سمات البيئة المدرسية الآمنة والمحفزة.
- مؤشرات المدرسة الآمنة والمحفزة.
- أساليب بديلة للعنف والعقاب البدني في التعامل مع الطلبة.
- دور المجتمع المحلي والأهالي في الحد من العنف في المدرسة.
- دور المدرسة وبرلمان الطفل في الحد من العنف في المدرسة.

ومن المبادرات والتجارب التي عرضتها مدارس وكالة الغوث في هذه المؤتمرات ما يلي:

- الصف الآمن: استراتيجية لخلق بيئة صفية آمنة ومحفزة

تحمل المسؤولية والالتزام

- حتى يتحمل أعضاء المجتمع المدرسي مسؤولياتهم نحو المدرسة الآمنة والمحفزة ويلتزموا بذلك. تم اللجوء إلى الوسائل والآليات التالية:
- توقيع عقود واتفاقيات
- تطوير مدونة سلوك بشكل تشاركي
- الالتزام بالتعليمات التربوية الفنية الصادرة عن وكالة الغوث والمتعلقة بالانضباط الصففي والنظام المدرسي وجنب العنف والعقاب البدني.

التفريغ والترويح

- تم تنظيم مجموعة من الأنشطة والفعاليات في المدارس لتفريغ طاقات الطلبة والترويح عنهم. وتم تنفيذ بعض هذه الأنشطة من خلال أيام الفرحة والمرح، والعروض المسرحية، والعروض الموسيقية، والرسوم. وكان للمرشدين العاملين في مدارس وكالة الغوث دور بارز في ذلك، وشاركت عدة مؤسسات من المجتمع المدني في تنفيذ هذه الفعاليات مثل: مؤسسة صابرين للتطوير الفني، ومؤسسة الكمنجاتي، ومؤسسة أيام المسرح.

المراقبة والمساءلة

- لمراقبة التزام مديري المدارس والمعلمين والطلبة بالمدرسة الآمنة والمحفزة، قامت وكالة الغوث بتعميم استبانة كأداة التقويم الذاتي على جميع المدارس ليتم تطبيقها من قبل فريق المدرسة، والتأكد من انطباق مواصفات ومؤشرات المدرسة الآمنة والمحفزة. أما المساءلة فاشتملت على مكافأة المدارس التي حُرِّز تقدماً في طريق المدرسة الآمنة والمحفزة، ومحاسبة الأفراد الذين يثبت ممارستهم للعنف سواء ضد الآخرين أو ضد الممتلكات العامة.

- الدستور المدرسي ودوره في خلق بيئة مدرسية آمنة
- تجربة مدرسة بنات أبو ديس في حل النزاعات الطلابية.
- توظيف الرياضة في استراحة آمنة ومحفزة.
- خطة مقترحة لتطوير سياسات مدرسية داعمة ومحفزة
- دور مؤسسات المجتمع المحلي في تعزيز المدرسة الآمنة
- نحو شراكة حقيقية مع المجتمع المحلي
- الوسطاء الصغار
- استراتيجية نهج طفل لطفل: الانضباط الداخلي في تخفيف حدة العنف.

أما مجموعات النقاش التي تضمنها المؤتمر، فقد تناولت المحاور التالية:

- دور البرلمان الطلابي في تحسين المناخ المدرسي الآمن والمحفز
- ما الذي يحتاجه البرلمان الطلابي حتى يساهم في تحسين المناخ المدرسي؟
- ما مجالات عمل البرلمان الطلابي حتى يكون فاعلاً في خلق مناخ مدرسي آمن؟
- ما التحديات التي تواجه البرلمان الطلابي في المدرسة؟
- كيف يجب أن تكون العلاقة بين الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية من جهة والبرلمان الطلابي من جهة؟
- دور الهيئة التدريسية في تعزيز ثقافة المدرسة الآمنة والمحفزة
- ما سمات الهيئة التدريسية الداعمة لثقافة المدرسة الآمنة؟
- كيف يمكن التأثير على الجهات وقناعات أعضاء الهيئة التدريسية لتبني أساليب التواصل السلمي البعيد عن العنف مع الطلبة؟
- ما الاحتياجات التدريبية للهيئة التدريسية لكي تكون داعمة لثقافة المدرسة الآمنة؟





أبرز النقاط التي وردت في عرض الاعلامي وليد البطراوي بعنوان الطفل في الاعلام الفلسطيني

برامج الأطفال - تلفزيون الاقصى
الطفل الذي يحب أن يستشهد

برامج الاطفال - تلفزيون فلسطين
الطفل الموسوعة

صور غائبة:

- الفرحة
- الطفولة البريئة
- الاغجاز
- الطفولة غائبة

عرض لكيفية تصوير وسائل الإعلام الفلسطينية للطفل في
الانتفاضة الاولى - كانت تصويره كبطل.

في انتفاضة الاقصى وسائل الاعلام تصور الطفل :

- الطفل الضحية
- الطفل الخائف
- الطفل العنيف
- الطفل المقاوم الشرس
- الطفل بدون طفولة
- الطفل الفقير والمعدوم

المعيق الثامن هو غياب التوعية القانونية فهناك حاجة ملحة لها وتطوير سبل المساندة القانونية للصحافيين واعداد صحافيين متخصصين في القضايا الاعلامية الخاصة بالأطفال إضافة الى تقديم الاستشارات القانونية والوقائية، وتكليف محامين للدفاع عن الاعلاميين وتعزيز الثقافة القانونية للصحافيين وتقديم المقترحات لنشريع القوانين الاعلامية ومدونات السلوك.

المعيق التاسع هو غياب الوعي لدى الرأي العام حول هذه القضايا

التعامل مع قضايا الطفل بحاجة الى:

تعامل الصحافيين بحساسية اكثر فيما يخض قضايا الأطفال وخاصة في المواقف التي تظهر ضعفهم وقلة رشدهم.

الوعي الكامل لما يمكن أن يتعرض له الطفل من خلال التغطية الاعلامية.

السؤال دائماً كيف يمكن للصحافي أن يتصرف.

في خضم المنافسة الاعلامية وحت ضغط الوقت، من السهل للغاية تخطي الحدود المقبولة مهنيًا. على سبيل المثال:

كيف يمكن للصحافي أن يغطي قصة اخبارية بعد وقوع انفجار في ملعب مدرسة، أدى الى اصابة ومقتل عدد من الطلاب، ما هو الحد المقبول الذي يمكنه من اظهار صورهم ومعاناتهم؟ هل لديه المبررات الكافية لاجراء مقابلات مع الناجين؟ كيف يمكن أن يتصرف اذا ما طلب احد اعضاء الهيئة التدريسية منه المغادرة؟ هل يغادر؟ كيف يمكن له أن يتعامل مع ذوى الاطفال المصدومين الذين يصلون تبعاً الى موقع الحدث؟ هل يظهر توترهم وصدمتهم؟ هل سيحاول التحدث معهم؟

كيف يمكن للصحافي أن يجيب على هذه التساؤلات؟
بالدراية القانونية.

الدراية بمواثيق الشرف ومدونات السلوك الاعلامية بشكل عام.

الدراية والالتزام بمواثيق الشرف ومدونات السلوك الاعلامية الخاصة بالأطفال.

لماذا هذه الصورة؟

- لأنها معبرة وقوية
- فيها جمالية فنية (ليس المضمون)
- لأن هناك من يرى الأطفال الفلسطينيين فقط بهذه الصورة
- لأن هناك من يريد أن يقول "هذا هو الطفل الفلسطيني"
- لأن هناك غياب للوعي

لكن الصحافي الفلسطيني

لديه الوعي وليس من صالح قضيته ومجتمعه أن يظهر الأطفال بهذه الصورة

إذاً ما السبب؟

أول معيق هو الهيئات التحريرية في وسائل الاعلام، تبدأ هذه الصعوبات في المؤسسة الاعلامية التي لا تشجع على التغطية النوعية لقضايا الأطفال والجازاتهم وتحتكم الى الاحداث السياسية.

المعيق الثاني الرقابة الذاتية: فهناك رقابة ذاتية من الهيئات التحريرية، وهناك رقابة ذاتية من الصحفي نفسه.

المعيق الثالث هو المساحة. فاعلامنا تمتليء مساحته ووقته للسياسة والاعتداءات الاسرائيلية ولا توجد مساحة أو وقت للقضايا الأخرى.

المعيق الرابع غياب الوعي القانوني لقضايا الأطفال وكذلك غياب القوانين بشكل عام التي تسهل عملية الحصول على المعلومات من مصادرها وحفاظ على سرّيتها.
المعيق الخامس هو أن وسائل الاعلام الفلسطينية لا تملك ارثاً في المجالات الصحافية المختلفة.

المعيق السادس هو غياب التدريب في المجالات المختلفة، فأنت تجد أن الصحفي متلهف للخوض في قضايا معينة الا أنه ينقصه التدريب والارشاد.

المعيق السابع هو المجتمع والاحزاب والمؤسسة العائلية والدينية.



ملخص ورقة وزارة التربية والتعليم العالي حول الحد من العنف في المدارس

مع من حوله وقادر على التكيف ومواجهة مشكلات الحياة اليومية والإحجاز الأكاديمي والتربوي وفق أحدث أساليب ومعايير الإرشاد المتعارف عليها عالمياً.

عدد المدارس في السلطة الوطنية الفلسطينية 1833 بينما عدد المرشدين التربويين 866 يعملون في 1309 مدرسة أي أن 71% من المدارس تخطى بالإرشاد.

رسالة وزارة التربية والتعليم العالي:

العمل على تطوير العملية التربوية والتعليمية بما يضمن إيجاد أفضل السبل لتحقيق النماء التعليمي والصحي والنفسي والاجتماعي والثقافي للطلبة والارتقاء بالمضامين التربوية الحديثة.

رسالة الإرشاد التربوي:

تقديم خدمات إرشادية وتوجيهية لطلبة المدارس من أجل طالب يتمتع بصحة نفسية وشخصية متكاملة ويحقق ذاته ويتوافق

5. حل الصراعات تجنباً من حدوث صدمة نفسية (زهور الامل الصدمة النفسية)

أهداف البرامج:

1. تزويد الطلبة بمهارات التفاوض وحل النزاع.
2. ترسيخ مفاهيم الحماية من العنف لدى الطلبة.
3. تزويد الهيئة التدريسية بمهارات بديلة عن العنف وإدارة التوتر الصفي.
4. توعية و تثقيف أولياء الأمور في التعامل مع مشكلات أبنائهم بأساليب بديلة عن العنف.
5. تعريف الطلبة وأولياء الأمور بتعليمات وأنظمة المدرسة.

الصعوبات والمعوقات:

1. عدم إقرار قانون للخدمة النفسية والاجتماعية يحدد طبيعة ومهام ومتطلبات العاملين في هذه المجالات بما يعمل على حمايتهم عند التدخل.
2. ضعف التنسيق في العمل الاجتماعي والنفسي على المستوى الوطني بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
3. قلة وجود دراسات إحصائية على مستوى عالي من الدقة وبشكل مستمر حول ظاهرة العنف .
4. عدم شمول خدمات الارشاد التربوي جميع المدارس الحكومية ووجود غالبية المرشدين في مدرستين.
5. بعض السلوكيات المجتمعية العنيفة التي تتعارض مع ما يتم تدريب الطلبة عليه حول الحد من العنف. في المدرسة

التوصيات:

1. ضرورة تكوين اطار تنظيمي واداري ومهني لتوجيه الجهود والتنسيق المشترك باليات واضحة ملزمة لجميع العاملين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجالات الارشاد والصحة النفسية والخدمة الاجتماعية .
2. ضرورة إيجاد قانون يعمل على حماية العاملين في المجال النفسي والاجتماعي .
3. ضرورة مراجعة البرامج الاكاديمية والمهنية الخاصة بالجامعات المحلية المتخصصة في تأهيل العاملين في المجالات الانسانية .
4. زيادة تعاون المجتمع المحلي (المؤسسات الاهلية) في الحد من العنف .

أهداف الخطة العامة للإرشاد التربوي:

- تعكس أهداف الخطة العامة دور الإرشاد التربوي في الحد من ومعالجة العنف في المدارس:
1. حماية الطلبة من العنف وتدعيم البيئة المدرسية الآمنة.
 2. رفع مستوى الصحة النفسية والتكيف النفسي والاجتماعي للطلبة.
 3. تعزيز وتدعيم دافعية الطلبة نحو العملية التعليمية.
 4. تعزيز السلوك الإيجابي لدى الطلبة ووقايتهم من الانحرافات السلوكية.
 5. تفعيل برنامج التوجيه المهني في المدارس.
 6. تطوير كادر الإرشاد التربوي في المديریات.

الإجراءات المتبعة في الوزارة:

- تنفيذ برامج إرشادية متعددة في المدارس تستهدف الطلبة والهيئة التدريسية والأهل.
- إقرار سياسات الحد من العنف والتي تعتمد التدخل التربوي للوقاية و الحد من العنف.
- التعليمات الرسمية الداعية الى الحد من العنف المتبادل داخل المدرسة و متابعتها.

إيماناً من الوزارة بأهمية دور المؤسسات المجتمعية المختلفة في الحد من العنف فإنها تعمل على التنسيق معها و مثال ذلك:

1. تعزيز العلاقة ما بين الطلبة والهيئة التدريسية والأهل (الهلال الأحمر الفلسطيني - جسر الحبة)
2. مساندة الطلبة ورفع مستواهم الصحي والنفسي والاجتماعي والأكاديمي (مؤسسة تيروديزوم +الهلال الاحمر+ YMCA - الدعم النفسي الاجتماعي)
3. حماية الطلبة من الاعتداءات الجنسية) مركز الدراسات النسوية امان)
4. حل النزاعات ما بين الطلبة (الحاد المعلمين + منتدى شارك الوساطة الطلابية)



كفى انتهاكاً لحقوقنا نعم لحماية حقوقنا

واقعنا الحقوقي ما سيزيد من معدلات التشرد والتسرب والتعرض لخطر الانحراف والفقر والكثير من الآثار السلبية الاخرى الضارة بنا وسيكون له اثر سيئ على مستقبلنا كجيل سيبني وطننا الذي طالما حلمنا به .

بادرنا نحن كأطفال فلسطينيين ناشطين في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين بفكرة تعديل القوانين والتشريعات الفلسطينية المتعلقة بنا بما ينسجم مع مصالحنا الفضلى المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. والتي نحتفل اليوم بذكرى مرور 19 عاماً على اصدارها والتي تعهد قانوننا الأساسي بالإلتزام بها لضمان تنفيذ حقوقنا. هذه التعديلات التي ساهمت فيها مجموعة من المهنيين العاملين في ميدان حمايتنا نتركها بين أيديكم ونأمل منكم النظر إليها بعين الاهتمام والرعاية والأولية وأشراكنا في الجلسات التي ستعقدونها من أجل مناقشتها في أقرب فرصه متاحه خلال العام الجاري والقادم. دمتم ذخراً لأطفالكم

العشرات من التواقيع

معالي السيد رئيس المجلس التشريعي الأكرم أو من ينوب عنه.
معالي السيد أمين عام المجلس التشريعي المحترم.
معالي وسعادة السادة أعضاء المجلس التشريعي.

نحن الموقعين أدناه. من أطفالكم أبناء الشعب الفلسطيني. نناشدكم الحفاظ على مصالحنا وحقوقنا. ونطالبكم بعدم التعامل مع موضوع انتهاك حقوقنا وكأنه قدر لا مفر منه . وندعوكم للبحث عن ضمانات تشريعية ممكنة وواقعية من خلال تعديل التشريعات والقوانين التي تخصنا بما ينسجم مع معايير حمايتنا المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وقانون الطفل الفلسطيني و تصحيح السياسة التشريعية الخاصة بمجلسكم. ووضعنا على سلم أولوياتها تحت إطار موحد من المفاهيم والضمانات الحقوقية التي تنسجم مع احتياجاتنا كأطفال واقعين تحت نير الاحتلال وبغتان الفلتان الامني والانقسام الداخلي.

نستجير بكم لممارسة دوركم الرقابي على اداء الحكومة اتجاه حقوقنا وانتهاكها الدائم لتلك الحقوق في كافة المجالات الحياتية. إن الاستمرار بممارسة انتهاك حقوقنا وتهديد امننا وسلامتنا وتعريضنا للخطر سوف يؤدي لموجات متلاحقة من الاجحاف بنا وإلى تدهور

جلسة الأطفال مع أعضاء المجلس التشريعي

عنوان الجلسة حماية الطفولة في القوانين والتشريعات الفلسطينية المتعلقة بالأطفال

مكتب المندوب السامي، الشؤون الاجتماعية-الإدارة العامة لذوي الاحتياجات الخاصة والمستشارين القانونيين في الوزارة، أما اللجان الفنية التي ناقشت التعديلات الموضوعة لما تبقى من التشريعات الأخرى فكانت أعضاء شبكتي حماية الطفولة في منطقتي بيت لحم والخليل والمكونتين من الفريق المهني الممثل لكافة الوزارات والمؤسسات العامة والهيئة العاملة في ميدان حماية الطفولة، أما اللجنة القانونية التي تم تشكيلها للصياغة التشريعية للمواد المقترحة على القوانين المذكورة من قبل شبكة حماية الطفولة فكانت ممثلة بالفريق القانوني الممثل ل (النيابة العامة لمنطقتي بيت لحم والخليل، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، البيت الأمان -محور، النيابة الشرعية، جمعية تنظيم الأسرة، ومركز المرأة للأرشاد الاجتماعي والقانوني).

وبعد توضيح الهدف من تعديل التشريعات أعلاه والآلية التي تم انتهاجها مع الائتلافات المشكلة للتعديل، سيتم عرضها على المجلس التشريعي لغاية مناقشتها تحت قبة المجلس من قبل الأطفال والمهنيين العاملين في هذا الميدان لغاية إقرارها والعمل على رقابة تنفيذها من قبل المجلس التشريعي والإشراف على عملية التنفيذ المفترضة واللوائح التنفيذية الخاصة بتلك التشريعات.

تم استعراض الرؤية التعديلية من قبل الأطفال حيث سبق أن تم تزويد المجلس التشريعي برزمة التشريعات المعدلة والتي تم الإشارة إليها أعلاه قبل انعقاد الجلسة، والتي تم على أثرها تشكيل اللجنة البرلمانية المذكورة لمناقشة هذه التعديلات والعمل على تنفيذها، حيث افتتح الأطفال -أعضاء لجنة الحماية- جلستهم وقدموا تصوراتهم التعديلية بشكل مختصر وكانت أهمها:

1. تعديل قانون الطفل الفلسطيني بشكل ينسجم مع قابلية التنفيذ.

القائم على الجلسة: أعضاء فريق حماية الطفولة - الأطفال: (عدلة الناظر، سمر جردات، خالد جفال، اشرف الشريف، محمد الأطرش، ناصر عويضات)

الحضور من قبل أعضاء المجلس التشريعي:

1. خالدة جرار - ممثلة كتلة الشهيد أبو علي مصطفى البرلمانية
2. قيس أبو ليلي - ممثل كتلة البديل البرلمانية
3. بسام الصالحي - ممثل كتلة البديل البرلمانية
4. مهيب عواد - ممثل كتلة فتح البرلمانية
5. جمال أبو الرب - ممثل كتلة فتح البرلمانية

تم افتتاح الجلسة التشريعية بالترحيب بممثلي اللجنة البرلمانية التي تم فرزها من قبل الأمانة العامة للمجلس التشريعي للعمل على دراسة التعديلات المقترحة للقوانين والتشريعات الفلسطينية المتعلقة بالأطفال.

كما تم توضيح دور الأطفال في اقتراح التعديلات المتعلقة بحقوقهم في القوانين والتشريعات الفلسطينية من خلال لجنة الحماية التي درست أكثر من تشريع منها (مشروع قانون الاحوال الشخصية، مشروع قانون العقوبات، مشروع قانون الأطفال المتركبين مخالفة قانونية-الأحداث)، قانون حقوق المعوقين الفلسطيني، وقانون الطفل الفلسطيني)، حيث قدمت هذه اللجنة اقتراحاتها التعديلية على القوانين المذكورة للجان القانونية المختصة والتي تم تشكيلها بشكل خاص لدراسة كل قانون على إنفراد ومن بين أعضاء هذه اللجان اللجنة الفنية لدراسة التعديلات المقترحة على قانون حقوق المعوقين الفلسطيني والتي كانت تضم في عضويتها(مركز جبل النجمة، مركز النهضة، الجمعية السويدية للإغاثة الفردية، الإتحاد العام للمعايق الفلسطيني، مركز أبو ريا، جمعية الشبان المسيحية،

على أنه// ضحية لمشاكل بيئية فرضت عليه// هذا الشكل من التصرف او السلوك. والعمل على استحداث محاكم خاصة للأحداث وشرطة خاصة لهم ونيابة خاصة بهم ومكتب دفاع اجتماعي قانوني للإستفادة من كافة الخدمات الصحية والقانونية والاجرائية التي لا بد من سن نصوص خاصة بذلك في قانون خاص هو قانون الأطفال المرتكبين لمخالفة قانونية أو المعرضين لخطر الانحراف- الاحداث-

14. ضرورة العمل على وجود خطط تأهيلية تدخلية لكافة الاطفال المعرضين لخطر الانحراف او المرتكبين لأي مخالفة قانونية لهم ولعائلاتهم مع الزام المراكز التأهيلية والايوائية بوجود مرشدين اجتماعيين ونفسيين مختصين لمتابعة تلك الخطط وربطها بتوصيات مرشدي حماية الطفولة ومراقبي السلوك.

15. ضرورة العمل على رقابة مدى وجود البنية التحتية الحمايية الخاصة في أي مركز ايوائي او تأهيلي والعمل على استئناف حقوق الأطفال التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وسائر حقوقهم في تلك المراكز بما ينسجم مع خطته التدخلية والتأهيلية.

16. العمل على سن لائحة خاصة لمرشدي حماية الطفولة بعد تعديل نصوص قانون الطفل لتشمل وجود عدد كاف من مرشدي حماية الطفولة في كل محافظة ووجود الاشراف المهني الكاف عليهم .

17. ضرورة حماية الأطفال ضحايا النزاع المسلح خلال فترة الطوارئ مع وجود نصوص عقابية على من يعرضهم للخطر خديدا خطر تشويه وغيهم الوطني .

بعد ذلك قدم الأطفال مذكرة خاصة للتوقيع على التعديلات المقترحة من قبلهم وتم جمع توابع اعضاء المجلس التشريعي وكافة الحضور وتم الاعلان عن انطلاق حملة جمع التواقيع عليها.

وبدورهم علق اعضاء المجلس التشريعي على عمل الأطفال كما يلي :

النائب مهيب عواد:

ركز على الجوانب التنفيذية للقوانين الخاصة بالأطفال وقال: أن للأطفال احقية في رفع توصياتهم على القوانين والتشريعات

2. رفع سن المسائلة الجزائية في قانون الطفل لسن 12 عاما كما تم الاقتراح في مشروع قانون الأطفال المرتكبين لمخالفة قانونية- الاحداث.

3. ازالة التعارض القانوني في نصوص قانون الطفل المتعلقة بدور مرشدي حماية الطفولة ومراقبي السلوك والواردة في مشروع قانون الأطفال المرتكبين للمخالفات القانونية-الاحداث-.

4. العمل على تعديل قانون الاشخاص ذوي الاعاقة بما يشمل روح الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة.

5. العمل على اعتماد فلسفة حقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بوصفها فلسفة حقوق انسان وليست حالات اجتماعية تقع على مسؤولية الشؤون الاجتماعية، ولا بد من توضيح دور كافة الوزارات المعنية في قانون الطفل وقانون الأشخاص ذوي الاعاقة .

6. العمل على تعديل النصوص القانونية الخاصة بحماية الأطفال ضحايا الاعتداء والاساءة وسن نصوص اجرائية وعقابية لمن ينتهك تلك المصوص خديدا للأشخاص ذوي الاعاقة.

7. العمل على استحداث نصوص اجرائية وعقابية لحماية الأطفال ضحايا العمالة والتشرد في قانون الطفل وقانون العقوبات.

8. رفع سن الزواج الى سن 18 عاما مع ضرورة وجود عقد مدني كسائر العقود وشهادة ميلاد تثبت العمر وعدم التعويل على مؤشرات البلوغ.

9. ضرورة استحداث نصوص تشريعية للعقاب على كل من يزوج أي فتى أو فتاه دون سن 18 عاما.

10. تعديل النصوص المتعلقة بالحضانة والولاية بما يراعى مصالح الطفل الفضلى ومنح صلاحيات شاملة لمن يتولى الحضانة والولاية دون تمييز بين ذكر وانثى سواء للطفل/ة المحتضن/ة أو لمن يتولى الحضانة.

11. ضرورة أن تشمل نفقة الحضانة بعد رفعها كل متطلبات الأطفال حتى انتهاء حياتهم الجامعية. حتى لا يتأثروا بشكل سلبي من انتهاء الحياة الزوجية لأهاليهم.

12. ضرورة وجود مرشد حماية الطفولة وارفاق تقريرية في أي قضية تخص الأطفال بما يراعي مصالحهم الفضلى سواء في دراسة قرار انفصال والديه او انتهاء العلاقة الزوجية بينهما أو في حال تعرضة لخطر الانحراف او ارتكابة لمخالفة قانونية...

13. ضرورة التعامل مع الطفل/ة المرتكب/ة لأي مخالفة قانونية

المتعلقة بهم. ويجب التركيز بشكل أساسي على عدم ممارسة أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال في أي مكان ومن أي شخص كان. ويجب على القوانين أن تأخذ هذا الدور كجزء من خلق وتعزيز الثقافة المجتمعية التي لا بد من تغييرها اتجاه الأطفال بشكل يحترم الطفل كإنسان ولا يمارس العنف اتجاهه. وضرورة وجود نصوص قانونية تلزم جميع الوزارات تحديدا التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية خلق البيئة الثقافية المبنية على الاحترام. فكلنا عشنا ظروفًا صعبة جدا مع الاحتلال وخرجنا بتجارب من المحتمل أن تلقى آثارا سلبية على أطفالنا في حال عدم مناهضتها ولا نريد لأطفالنا أن يقطعوا الآثار السلبية للتربية العنيفة التي تنتهك حقوقهم فيكفيهم ما يعانونه من وجود الاحتلال. ويجب علينا بالمقابل أن نخلق لهم الفرص التي تحسن من أدايتهم وتضمن لهم حياة كريمة قائمة على أساس احترام إنسانيتهم حتى يستطيعوا أن يكملوا مشوارنا...

النائب قيس أبو ليلى:

إنكم تؤكدون أن شعبنا ما زال عارفاً لأهدافه وطموحاته وقادر على صناعة مستقبله وقراراته وقادر على عمل المستحيل. وقادر على وضع قوانين وتشريعات لحماية الإنسان بغض النظر عن الجنس واللون والعمر. عندما تبني وثيقة الاستقلال كنا نطمح بأن نرى الحرية والاستقلال والمساواة. ولذلك شددنا فيها على ضرورة تأكيد الحق بالمساواة وضرورة ألا يتعرض الطفل والشباب للخطر. وضرورة عدم التمييز بأي شكل من الأشكال. وناضلنا بأن يكون للشباب حق في أن يشاركوا في عملية الانتخاب والتشريع في المجلس التشريعي. ونأمل بأن يكونوا كذلك في المجلس الوطني وبنسبة عادلة تمثلهم. سمعت مداخلتكم وتوصياتكم والتي هي حصيلت عملكم. بصراحة أقول لكم أن ما سمعته منكم أفضل مما سمعته من 90% من أعضاء المجلس التشريعي. أعرف تماما حجم معاناتكم ومعاناتنا في ظل مجتمع ذكوري قمعي والآثار السلبية التي تقطفوها تحديدا انتم كأطفال. بالنسبة لي سأعمل جاهدا حتى اتبنى كافة التعديلات التي اقترحتها. أما عن المجلس التشريعي أحب أن أقول لهم في هذه المناسبة قد اسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي. فحالة الموت التي يعيشها المجلس الحالي تحتاج أن نقول لهم هذه المقولة. ولكن موقفكم اليوم شجعتني كما يفترض أن يشجع الجميع على ضرورة تجاوز المجلس التشريعي الحالي وادعوكم وبشكل جدي لضرورة وجودكم في انتخابات المجلس التشريعي القادم أو وجود

المتعلقة بهم. ويجب التركيز بشكل أساسي على عدم ممارسة أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال في أي مكان ومن أي شخص كان. ويجب على القوانين أن تأخذ هذا الدور كجزء من خلق وتعزيز الثقافة المجتمعية التي لا بد من تغييرها اتجاه الأطفال بشكل يحترم الطفل كإنسان ولا يمارس العنف اتجاهه. وضرورة وجود نصوص قانونية تلزم جميع الوزارات تحديدا التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية خلق البيئة الثقافية المبنية على الاحترام. فكلنا عشنا ظروفًا صعبة جدا مع الاحتلال وخرجنا بتجارب من المحتمل أن تلقى آثارا سلبية على أطفالنا في حال عدم مناهضتها ولا نريد لأطفالنا أن يقطعوا الآثار السلبية للتربية العنيفة التي تنتهك حقوقهم فيكفيهم ما يعانونه من وجود الاحتلال. ويجب علينا بالمقابل أن نخلق لهم الفرص التي تحسن من أدايتهم وتضمن لهم حياة كريمة قائمة على أساس احترام إنسانيتهم حتى يستطيعوا أن يكملوا مشوارنا...

النائب خالد رطروط-جرار:

أنا سعيدة جدا وفخورة جدا بالتوصيات التي عرضتموها. انتم بالفعل كنتم الأفضل والأجدر في طرح قضاياكم ونأمل في قانون الانتخابات أن يعدل بما يشمل تمثيلكم البرلماني اطفالا وشبابا. نحن فخورين جدا بجهودكم الرائعة هذه ونشعر بالفخر بكم لأنكم فكرتم بتغيير مضمون النسيج الاجتماعي الحالي وتغيير شوائب السلبية التي تعرقل مسيرة حياتكم الانسانية. والتي هي غائبة عن حضور المجلس التشريعي. ويجدر هنا التركيز على مدى قوة تأثيركم الايجابي. نؤيدكم بكل ما اقترحه من تعديلات على التشريعات المتعلقة بكم. فلقد كنتم أفضل وأنشط من المجلس التشريعي الحالي في مناقشة تعديلات القوانين الخاصة بكم. نأمل أن تشاركونا في مناقشتها تحت قبة المجلس التشريعي. وفي هذه المناسبة لنا الفخر بأن ندعوكم لمناقشة هذه التوصيات والتعديلات داخل المجلس التشريعي في جلسة خاصة تضمكم أنتم ومن تقترحونه لذلك. فلعلها كانت بادرة خير لإنعقاد المجلس التشريعي فأنتم بالفعل صناع المستحيل.

النائب جمال أبو الرب:

اشعر بالسعادة عند سماعكم تناقشون حقوقكم وآرائكم. فموضوع تعديل التشريعات الخاصة بكم موضوع هام جدا. ولا بد أن

الرقابة على كفاءة المراقبين التربويين على اداء التربية والتعليم فهي الجهاز الاساسي الذي لا بد من البدء فيه من أجل التغيير. وأنا اقترح أن يتم تمثيل الأطفال داخل المجلس التشريعي بما لا يقل عن 53% حتى نقول أننا بالفعل نهضنا وساهمنا في بناء هذا الجيل وساهم هو ايضا في فك عزلتنا وبث الحياه في روحنا. فنحن نريد جيلا حرا غير مستعبد يتعلم حرية التفكير والرأي ويطبقها باللموس.

بعد ذلك كانت هنالك مداخلات من قبل الحضور وهي:

الطفلة زهراء عابد:

انا حابة أقول لأعضاء المجلس التشريعي أنو عشانا وعشان حقوقنا لازم يعملوا اي اشئ بزيلوا وينهوا فيه الانقسام الداخلي.

الطفل نديم حجاجرة:

انا حابب أقول انو احنا بدنا برلمان صحي داخل المجلس التشريعي يمثلو فيه الاطفال.

السيدة جيهان نوار من المجلس التشريعي:

لا بد من الاهتمام بضرورة احترام حرية الرأي والتعبير الخاصة بالأطفال ولذلك لا بد من وجودهم في كل جلسة خاصة للمجلس التشريعي لمناقشة القضايا التي تخصهم. ولا بد من العمل على القيام بدور المجلس التشريعي الرقابي على أداء السلطة التنفيذية فيما يخص الأطفال.

وفي نهاية الجلسة رحب كافة اعضاء المجلس التشريعي بكافة اقتراحات الأطفال. ووعد الجميع بضرورة عقد جلسة داخل قبة المجلس التشريعي لمناقشة التعديلات التي اقترحوها وأكدوا على تبنيها كشخص وككتل برلمانية في المجلس التشريعي الحالي والمستقبلي. وتم تقديم الشكر الجزيل والفخر للأطفال وللجهة القائمة على المؤتمر وعلى عمل الأطفال.

وعلى وعد لقاء الاطفال داخل قبة المجلس التشريعي إختتمت الجلسة بعد أن تم جمع توافيق أعضاء المجلس على مذكرة الاطفال.

من يمثل قضاياكم بالشكل الذي تفضلوه بالحد الأدنى. أنا اشكركم جزيل الشكر لأنني بعد حديثكم شعرت بمزيد من التفاؤل بمستقبل الأفضل وأشد على أيديكم والى الامام وحتما بسواعدكم نقول أن النصر قريب.

النائب بسام الصالحي:

إنني اشرك زملائي بتحيتكم على جهودكم الجبارة تجاه المطالبة بحقوقكم. كما اريد القول بأن فلسطين أعلنت التوقيع على كافة الاتفاقيات الدولية في المجال الحقوقي والانساني. وهي تسعى للانضمام لها. ولذلك يجب ان ندمج روحانية تلك الاتفاقيات في نصوص تشريعاتنا نحن كمجلس تشريعي ويجب العمل على رقابة تنفيذها. وأنتم قد بدأت يا أطفالنا بداية جميله ورائعة جداً لم يبدأها غيرنا من الشعوب. أنا اشعر بالفخر فيكم فبالفعل بأيديكم ستصنعوا المستحيل. فالملاحظات التي سردتها مهمة جداً. سنعمل كمجلس تشريعي على صياغتها باللموس كما أننا سنعمل على تطبيق هذه القوانين والرقابة على التنفيذ والمساءلة على ذلك. فعلى سبيل المثال نسبة التوظيف لذوي الاحتياجات الخاصة وهي نسبة 5% المنصوص عليها في القانون غير مطبقة. السؤال اين دور المجلس التشريعي في ذلك. هذا بالإضافة الى دورنا الرقابي كمجلس تشريعي على وسائل الإعلام المحلية والفضائية تجاه حقوق الأطفال وحمايتهم وحماية حقوقهم وقضاياهم تحديدا في هذه الفترة التي نعاني منها من آثار سلبية نتيجة للانقسام. فما بالكم عن تشويه قيمكم وثقافتكم الوطنية. فبعض وسائل الاعلام تسيء لبراءة الأطفال ولا بد من الرقابة على أدائها ويجب تجنب تغذية الطفل الفلسطيني بالعديد من قضايا الاساءة والعنف وكافة القضايا السلبية الأخرى والتي لا يتم مراعاة مصالح الطفل عند بثها. ملاحظتي الأخرى التي احب أن اقولها لكم بأن المستقبل لكم وأمامكم والفرق بيننا وبينكم بأن ما قدمته اليوم جعلكم بمستوى يفوق مستوانا نحن ككبار وكأعضاء للمجلس التشريعي والذي هو مجلسكم عكسنا نحن . وأحب أن اقول هنا أيضاً بأن كل شخص يقتل الطفل الذي بداخله يفقد انسانيته. اما بالنسبة لكم فثقتي بكم وأملي بأنكم لن تضلوا الطريق كما ضللناه. وانتم بالفعل كما سمعت منكم اليوم وما شاهدته تستطيعون عمل المستحيل. أما اقتراحي لزملائي أعضاء المجلس التشريعي بأننا يجب ان نراعي بشكل أساسي وعاجل

البيان الختامي للمؤتمر

- ألا يكون مبنياً على تقدير القاضي للبلوغ لإعتماد جاهزية الزواج ويجب وضع عقوبة في قانون العقوبات لكل من يزوج طفلة أو طفلاً دون سن 18 عاماً.
8. ضرورة وجود تعديل أساسي في قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني حيث يجب التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة على أنها قضايا حقوق إنسان وليس حالة اجتماعية تحتاج إلى شفقة واحسان. وعليه يجب استخدام مصطلح (ذو/ ذا إعاقة) ، وليس معوق أو معاق ويجب أن لا تكون الوزارة المختصة بتنفيذ القانون وزارة الشؤون الاجتماعية فقط. كذلك ضرورة احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة بيئة صحية ملائمة لاحتياجاتهم.
9. من الضروري تعاون الوزارات بما فيها وزارة الصحة ووزارة الحكم المحلي ووزارة التربية والتعليم. حيث أن التأمين الصحي المجاني هو فقط الحكومي ويوجد خدمات أساسية صحية للأطفال ذوي الإعاقة غير مشمولة في التأمين الصحي. بالإضافة إلى فلسفة الدمج في التعليم وتهيئة البيئة المدرسية لغاية تحقيق الهدف من الدمج. ووضع عقوبات مشددة على كل من يعتدي على ذوي الإعاقة.
10. المطالبة بوجود سن قوانين عقوبات على من يخترق حق الطفل في الحماية من كافة أشكال سوء المعاملة.
11. ضرورة العمل بكل جهد ممكن من أجل الحد من تشويه وعي الأطفال عبر الانقسام الداخلي والاقتنال والحملات الإعلامية. كذلك تعديل القانون الانتخابي ليشمل تمثيل الشباب والأطفال.
12. طالب الأطفال أيضاً بمشاركتهم في جلسات المجلس التشريعي التي ستقام من أجل مناقشة المدونة وقضية التعديلات على القوانين والمشاركة بأحدى جلسات المجلس التشريعي مع اللجان المختصة قبل التمام المجلس التشريعي وبعد ذلك ستحدد جلسة مع كافة الأعضاء بعد انتظام عمل المجلس.
13. توفير الأدوات المساعدة للأطفال ذوي الإعاقة.
14. المطالبة بفتح أبواب العمل لهم في المؤسسات.
15. القيام بعملية توعية في المجتمع حول حقوق الفتاة ذات الاحتياج الخاص.
16. إصدار بوسترات بشكل دوري خاصة بالحماية من العقاب الجسدي للمؤسسات العاملة في هذا الميدان.

عقد أطفال فلسطين مؤتمهم السادس بمشاركة 125 طفلاً يمثلون عدداً من محافظات الضفة والقدس وذلك في فندق ستي إن في مدينة البيرة في الفترة من 19-21/8/2008 . وذلك بمناسبة مرور 19 عاماً على توقيع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

ركز المؤتمر على موضوع مشاركة الطفل الفلسطيني وقام المشاركون في المؤتمر بمناقشة خمسة مشاريع من إعداد الأطفال وخمسة مشاريع من إعداد المختصين. بالإضافة إلى عقد لقاء مع أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني (مثلي الكتل البرلمانية).

واستهدف المؤتمر التأثير على صناع القرار والجهات ذات العلاقة من أجل أحداث التغيير المطلوب فيما يتعلق بحقوق الأطفال الفلسطينيين من خلال المشاركة الفعالة لهم في المؤتمر. وأطلق الأطفال المؤتمرون صرخة تضامن مع أطفال قطاع غزة المحاصرين ودعوا إلى إعادة اللحمة للشعب والوطن.

وتم الخروج بعدد من التوصيات أهمها:

1. ضرورة التعامل مع الأحداث على أساس أنهم ضحايا للبيئة الاجتماعية المحيطة بهم وليسوا مجرمين.
2. ضرورة توفير فرص تعليم وأماكن صحية لهم.
3. ضرورة تفعيل دور الرقابة على المسؤولين في دور التأهيل والشرطة المختصة.
4. ضرورة فرض الرقابة على التعليم وفرض مبدأ التربية من ثم التعليم في المدارس حيث يجب أن يكون التعليم الزامياً ومجانياً. ولا بد من سن نصوص قانونية لنهاضة قضايا التسرب من المدارس.
5. يجب توفير عدد كاف من المرشدين في المدارس وتوفير الاشراف والرقابة على عملهم.
6. ضرورة حماية الطفل من الاعتداء في البيت والمدرسة وسن نصوص اجرائية وعقوبات على المخالف.
7. يجب مراعاة مصالح الطفل الفضلى عند النظر في قضية الزواج المبكر. وأن يكون العمر المناسب للزواج هو سن 18 فما فوق. ويجب أن يكون عقد الزواج مبنياً على وثيقة شهادة الميلاد وبطاقة الهوية مثله مثل كافة العقود القانونية الأخرى ويجب

26. اهتمام الاعلام المحلي بعمل الأطفال الفني والاعلامي كالرأب وتغطية نشاطاتهم.
27. اهتمام الاعلام العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص بالأطفال ونشاطاتهم والتركيز على مطالبهم وحقوقهم.
28. ضرورة العمل لمنع عرض صورة الطفل الفلسطيني على أنه (ارهابي) في الاعلام ونقل الصورة البريئة عنه.
29. ضرورة إعداد برامج خاصة للأطفال تتحدث عن وجهة نظرهم وأرائهم.
30. ضرورة تفعيل الرقابة على الاعلام وانتهاكاتة لحقوق الطفل.
- هذه أبرز توصياتنا نأمل أن نجد آذاناً صاغية من قبل المسؤولين في السلطة والمؤسسات المجتمعية المختلفة .

الأطفال المشاركون في المؤتمر السادس لأطفال فلسطين
21/11/2008

17. ضرورة بث برامج تلفزيونية موجهة للأهالي والمجتمع خاصة بمناهضة العقاب الجسدي.
18. تفعيل المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تتحدث عن الحماية من اساءة المعاملة.
19. إعداد برامج تفرغية للهيئات التدريسية للحد من ظاهرة العقاب الجسدي.
20. يجب أن تشمل التوعية من العقاب الجسدي الأهالي والأطفال والعاملين مع الأطفال.
21. توظيف الألعاب والاساليب اللامنهجية في العملية التعليمية.
22. اعطاء الطفل حقه باللعب وتوفير أماكن في المجتمع و المدرسة لممارسة هذا الحق بحرية.
23. تخصيص حصة مدرسية لتعريف الطفل بحقوقه بطريقة لامنهجية.
24. التواصل مع الاسرة من خلال المسابقات و الحفلات لتعريفهم بحقوق أبنائهم.
25. العمل طباعة لعبة الأطفال و دفتر اليوميات المعد من مجموعات الأطفال والذي تم عرضه خلال المؤتمر و توزيعهما.



تقرير نشر في وسائل الإعلام في ختام فعاليات المؤتمر

في ختام أعمال مؤتمرهم السادس: أطفال فلسطين يؤكدون حقهم بالمشاركة ويدعون لإنهاء حالة الإنقسام ورفع الحصار عن غزة

عاما، ودعوا الى احترام حقوق ذوي الاعاقة وتهيئة بيئة صحية ملائمة لهم ولاحتياجاتهم وفتح ابواب العمل أمامهم .

كذلك أوصى الأطفال بتنظيم عملية توعية في المجتمع حول حقوق الفتاة ذات الاحتياج الخاص وبث برامج تلفزيونية موجهة الى الاهالي والمدارس والمجتمع بشكل عام خاصة بمناهضة العقاب الجسدي، وإعطاء الطفل حقه باللعب وتوفير أماكن خاصة لممارسة هذا الحق .

ودعوا وسائل الاعلام لإيلاء ابداعات الأطفال المتنوعة الاهتمام المطلوب وعدم الإقتصار على تصوير الطفل كضحية او بطل وإعداد برامج خاصة تركز على إبراز ارائهم في المواضيع المختلفة .

وكان الأطفال خلال لقائهم بأعضاء المجلس التشريعي الخمسة قد طالبوا بتعديل بعض بنود عدد من القوانين المتعلقة بهم ، وطالبوا بالمشاركة بأحد جلسات المجلس بعد التثامه لطرح مطالبهم أمام السلطة التشريعية، وقد وجهوا ذلك بمذكرة رسمية الى أعضاء المجلس ورئاسته.

يشار أن اليوم الثاني من أعمال المؤتمر تضمن عرض مشروع الأطفال حول التعليم اللامنهجي وعقبت عليه انتصار حمدان من مركز ابداع المعلم ، ومشروع الأطفال حول الاعلام وحقوقهم وقد عقب عليه الصحفي وليد بطراوي.

رام الله - أكد أطفال فلسطين في ختام مؤتمرهم السادس حقهم بالمشاركة ودعوا الى إنهاء حالة الانقسام والحد من تشويه وعيهم عبر استمرار تلك الحالة، ورفع الحصار عن قطاع غزة مؤكداين تضامنهم مع أطفاله الذين حرمهم الاحتلال من المشاركة في المؤتمر.

وأصدر الأطفال في ختام مؤتمرهم الذي استمر يومين بياناً ختامياً دعوا فيه الى وضع حد للانتهاكات الاسرائيلية والمجتمعية ضدهم وتقديموا بعدد من التوصيات الى الجهات المعنية .

وكانت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال قد نظمت المؤتمر بمشاركة 110 أطفال من الضفة الغربية ومن كلا الجنسين في فندق ستي إن في البيرة وذلك بالشراكة مع منظمة اليونسييف ومؤسسة إنقاذ الطفل السويدية .

وقد أوصى الأطفال الذين التقوا أمس الخميس خمسة أعضاء في المجلس التشريعي هم خالدة جرار، بسام الصالحي، قيس ابو ليلى، مهيب عواد، وجمال ابو الرب بالتعامل مع الأحداث على اساس انهم ضحايا للبيئة الاجتماعية وليسوا مجرمين وضرورة توفير فرص تعليم وأماكن صحية لهم، وسن قوانين للحد من ظاهرة التهرب من المدارس ولحماية الأطفال من الاعتداءات والعنف .

كما أوصى الأطفال بمراعاة مصالح الطفل الفضلى عند النظر في قضايا الزواج المبكر وأن يكون الحد الأدنى للعمر عند الزواج هو 18

باندفاع : " لا عليك لكن في المرة القادمة سنلعب "فتح و حماس"...".
 "أنا موافق". كان الطفلان يتفقدان على اللعب بينما كانت أم قصي تقدم أسفها واعتذارها لأم أحمد التي لم تبدِ اهتماماً بالموضوع بقدر ما تكلمت عن الغاز و الطحين المفقودين. كانت أم أحمد تضع كفاً فوق الآخر و هي تحدث جارتها بكلماتها التي لا تخلو من الأمل "أصلحت البابور الموجود لدي منذ عشرين سنة حتى أطهو عليه". و لم تكن أم قصي بحال أفضل. فهي الأخرى أصلحت البابور القديم الذي يعمل على الكاز لأن غاز الطبخ أصبح من ضروب المستحيل. و من يدري؟ ربما يصبح الكاز حُلماً أيضاً. و يا ليت المشكلة تقف هنا. فأخذت أم أحمد تحدث أم قصي عما سمعته اليوم من جاراتها: بدأ الناس باستعمال الأعلاف بدلاً من الطحين لصناعة الخبز. لم يتبق لدي أي خيار آخر. سأجرب". ما دامت الحاجة أم الاختراع فما هي الأعلاف محل الطحين ليسد الأهالي جوعهم و جوع أطفالهم.

في صباح اليوم التالي. و الشمس ما زالت تشق الدسق. و الهواء البارد يتخلل أطراف أم قصي. ثنني ركبتيها التعبين و تهبط إلى جانب رأس قصي النائم على فرشته الصغيرة. وبصوتها الخنون البائس تهمس: "هيا استيقظ... عليك أن تذهب إلى المدرسة". يرد قصي على أمه بصوت متقطع لا يخلو من القوة: "لا أريد الذهاب. فلن أجد أي معلم و إن وجدت فسوف أعود إلى البيت بعد نصف ساعة. دعيني أكمل نومي". بالطبع قصي على حق و أمه لا تملك وسيلة لإقناعه بالذهاب إلى المدرسة. فأتى لها ذلك و المعلمون أنفسهم لا يحضرون معلنين الإضراب. يستيقظ قصي بعد ساعة و يرتدي ملابسه. يضع يده على قبضة الباب و يفتحها بهدوء حتى لا تسمعه أمه. "إلى أين؟" ترتعش يد قصي و يخفق قلبه لدى سماعه صوت أبيه. يرسم قصي ابتسامة صفراء على وجهه الجميل و يرد: "ظننت أنك ذهبت إلى العمل". يكرر والده بنبرة حادة: "كان سؤالاً واضحاً". إلى أين منذ الصباح؟". "أريد أن أَلعب مع أحمد و الآخرين". "حسنًا اذهب لكن لا تتأخر". يجيب قصي بهدوء حذر: "حاضر".

ترك قصي البيت فرحاً لأنه لم يتعرض لتحقيق مطول. لكنّه لا يعلم أن أبيه كان يحتفظ بالكلام و الشجار لأمه المسكينة. أبو قصي رجل طيب لكنّ مزاجه و نفسيته تغيرا بعد أن أصبح يعمل مقابل لا شيء في وظيفته الحكومية. فهو لا يتقاضى أجره منذ شهور طوال. و لولا قطعتي ذهب أم قصي لامت العائلة جوعاً و هلكت الصغيرة أمل ابنة التسعة شهور من دون حليب. بالطبع اعتادت أم قصي على الجوّ المشحون و الشجارات الصباحية التي يفتعلها الأب لأتفه الأسباب قبل أن يخرج للعمل أو الشارع في أيام الإضراب.

اللعب بين فوهات البنادق

بقلم: عدله الناظر - 16 عاما

«سوف أحطم رأسك ! » ... « لن يبقَ من جسديك النحيل شيء أبها الأحمق» ... « قصي ... قصي » تنادي الأم على ابنها بصوتها البائس. « نعم ماذا تريدان؟ دعيني أكمل اللعبة أولاً». كانت الأم تعرف أن ابنها قصي يفضل اللعب على أي شيء آخر حتى تناول بعض الطعام الذي يقي جسده من الهلاك جوعاً. لذلك تنازلت الأم عن فكرتها في إدخال قصي إلى البيت على أن تكرر محاولتها بعد عشر دقائق. لكنها لم تلبث أن سمعت صراخ الأولاد. فالتفت لتجد أحمد ابن الجيران ملقى على الأرض و الدماء تسيل من رأسه الصغير. « ما الذي حصل؟ من ضربه؟» تصرخ أم قصي بقلق. « أقسم لكم أن الحجر ضرب رأسه بغير قصد» كان صوت قصي يرحف و هو يقسم و يبكي لأمه و بقية الأولاد. لكن أحداً لم ينتبه لكلامه. فقد كان كل هم أمه المسكينة هو وقف النزيف من رأس أحمد و نقله إلى المستوصف. وضعت يدها على الجرح في جبهته و ضغطت بكل ما أوتيت من قوة. فليذهب أحدكم و يحضر سيارة أجرة إلى هنا". لكن المعاناة الآن هي إيجاد تلك السيارة. لا وقود إذا لا سيارات. فقد أحمد وعيه و لم تفكر أم قصي للحظة. حملت أحمد على كتفها و هرعت به إلى المستوصف الذي و لحسن حظهما كان على بعد عشر دقائق مشياً. دخلت أم قصي غرفة الطوارئ و قام الطبيب بعمل اللازم لأحمد.

" لا تخف. أنت رجل و رأسك و الحمد لله بخير" طمئن الطبيب أحمد بهذه الكلمات و هو يلف له رأسه بضادة. لكن أم قصي لم تسيطر على غضبها " لا أعلم ما الذي يعجبهم في هذه اللعبة. لا أذكر مرة لعبها الأولاد و لم يتشاجروا. قل لي يا أحمد لماذا تشاجرتهم هذه المرة بإذن الله؟". كان أحمد يعلم أنهم مخطئون و أن هذه اللعبة أساس للمشاكل بين الأولاد. لكنه و مع ذلك أجاب الخالة أم قصي بصوت واثق و هو يضع يده على رأسه: " قصي يحب لعبة "يهود و عرب" و أنا أريد أن أَلعب "فتح و حماس"...". كانت إجابة أحمد كصاعقة حطت على رأس الطبيب و أم قصي و كل الموجودين في غرفة الطوارئ. و لماذا العجب فما هو حال كل الأولاد اليوم. اختلاط في مفهوم الأعداء و الأشقاء حتى في ألعابهم الطفولية.

عادت أم قصي و أحمد إلى الحارة بعد ساعة. و بالطبع طلبت الأم من قصي أن يعتذر لصديقه لما سبب له من أذى. " أنا متأسف فلم أتعمد ذلك". لم يكن اهتمام أحمد برأسه بقدر اهتمامه بلعبة الغد فأجابه

حرية القلم . . . حق من حقوق الطفل

بقلم : الطفلة بيان زيد

في ظل الاحتلال الاسرائيلي يسود الظلم والقهر. ويكون هذا الظلم أشد عندما يتعلق بالأطفال . فأطفال فلسطين حرموا من أبسط الأمور. حيث أن بيئة الاحتلال والحروب لا تسمح لهم بالنمو السليم.

ومع ذلك فإن أطفال فلسطين يجدون دائماً طريقة للتعبير عن أنفسهم وإستنكار ما لا يعجبهم بطرق عدة.

فتجد هذا يرسم وذلك يكتب شعراً أو مقالة. وهذا ما نفعله نحن أطفال الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

نحن نؤمن بأن حرية القلم حق من حقوق الطفل بل هي وسيلة للتعبير عن رأيه وأفكاره ومعتقداته وبحرمانه منها فإنك تأخذ جزءاً من شخصيته. لذلك يجب مراعاة موهبة الكتابة عند الطفل وتكون هذه المسؤولية على عاتق الأسرة.

فالأسرة هي العامل الرئيسي في تشجيع الطفل وخصيخه على الاستمرار. فقد ورد في بحث اجراه العلماء أن نسبة المبدعين من الأطفال 90% وعند الوصول الى سن السابعة تنخفض نسبة المبدعين منهم الى 10% ومن ثم الى 2% في سن الثامنة.

وهذا اقلبه بسبب عدم اكتشاف الأسرة لموهبة الطفل أو جاهلها أو اعتبارها مضیعة للوقت .

فهل هذا ما يستحقه الأطفال الموهوبون عماد المستقبل ???

جسد قصي الصغير لا يعبر أبداً عن عقله و تفكيره الكبيرين فهو يعرف عن قضية شعبه و وطنه و اقتتال الأحزاب الكثير. لذلك لم يكن خبر المعارك الطاحنة التي تدور في الشوارع المجاور مفاجئاً بالنسبة له أو لغيره من الأولاد. على العكس تماماً. فلم تلبث أصوات النيران أن انطلقت حتى رمى الأولاد الحجارة من أيديهم. و ركضوا إلى الشارع لمعرفة ما يجري. نعم إنها لعبة "فتح و حماس" لكن هذه المرة بالذخيرة الحية.

انفعل الأولاد مع الصخب والدخان. و اندفعوا إلى مكان الحدث دون أي تفكير بالعواقب. بالطبع قصي المندفع كعادته كان في الطليعة يركض و الأولاد من ورائه. توقف فجأة ليختبئ خلف صخرة كبيرة و يراقب الحدث. تكدس الأولاد السبعة خلفه. و ارتفع صوت النيران. و تكاثف الغبار. هرب الأولاد إلى بيوتهم ما عدا أحمد و قصي اللذين أصرا على المتابعة. بل و على ترك مكانهما شبه الأمان و التوجه إلى مكان خلف أحد المحال التجارية. اعتقاداً منهما أنه أكثر أماناً و أوضح للرؤية. تردداً بالتحرك من وراء الصخرة. لكن قصي أراد أن يكون رجلاً شجاعاً. فنهض عن الأرض و هو ينفذ ثيابه قائلاً بشيء من الفخر: " أنا أشجع منك ... أنظر... سوف أغير مكاني قبلك يا أح... " لم يكمل قصي كلماته الأخيرة حتى كانت رصاصة لا تعرف لنفسها طريق. خرجت من بندقية عمياء قد خرقت صدره و أودت به قتيلاً.

سال دم قصي على الأرض السمرء راسماً قصة طفولة حزينة . صابغاً بالأحمر ثيابه. ناثرًا قطراته في الهواء. معلناً لحظة صمت و ذهول. ارتقت روح قصي إلى السماء. حمل معها عويل أمه الثكلي. و صدى صرخات أمهات أخريات فجعن مرتين. مرة لفقدان أبنائهن و مرة لفقدان الحلم الفلسطيني.

يا وطني من استحل دماءك "متى الحزن يطلق سراحك..."

قصي و غيره المئات رحلوا و تركوا لنا وصية « أعيديا توجيه فوهة البندقية».

واستيقاظهم بها طوال ايام واسابيع واشهر وسنين. كانت فيه تأكل روحهم. لكنهم لم يستطيعوا التخلص منها أو حتى الانتفاع بايجابياتها. فهي فارغة مثلهم , لكنها ملأت عقولهم بالشئ الفارغ والهراء ولكن كما نقول دائما لو فعلوا , لو عملوا. لو فكروا لفعلوا. لكن لا نفع من (لو)) لقد حصل ما حصل انتهى كل شي.

وهذه نهاية البداية التي كانت بداية النهاية التي وصلوا الى نهايتها ومع ذلك نحن نقف هناك تحت الظلال غير مرئيين. من بعيد نحكي عنهم ونتكلم فيهم. نبقي بعينين عنهم خوفا منا ان نصبح مثلهم. نحن مثلهم هم لا يختلفون عنا. هم ظهرت لهم نهايتهم اما نحن فلم نعلم بعد نهايتنا ذلك يعني اننا هم. نحن هم نسير جميعا في حلقة فارغة ننتظر دورنا ونسير في طريق مظلمة في نهايتها نور شبة ظاهر لا نراه لكن نعتقد أنه هناك. نحاول أن نصل اليه ونبقى نحاول. لكننا لا نصل ابدا ,هم ادركوا هذا الشئ لكن نحن لم ندرك بعد ما يحصل لذلك نبقي نحاول أن نصل الى ذلك الضوء او نستطيع ان اقول ذلك الامل الذي نعتقد بوجوده .

سقطت عليهم نهايتهم سحب من كل املهم الذي كان حيا فيهم ومال زال حيا فينا. سحب منهم املهم وعادوا جميعا عنها. تركوا املهم الوحيد ملقى في طريق سوداء مظلمة هي نفس الطريق التي نسير فيها. لكن بالاجاه المعاكس لنا نهايتهم دمرتهم اخذتهم معها الي ما بعد الزمان والمكان. وهنا أصبحوا اجسادا بلا ارواح , اما نحن نبقي نحاول أن نصل الى ذلك الضوء اعذروني مجددا الامل .

هم ساروا قبلنا في هذه الطريق لذلك علموا نهايتها قبلنا وأصبحوا اجسادا بلا ارواح قبلنا. في نهاية الطريق سنعلم نهايتنا جميعا واحدا واحدا انسانا انسانا طبعا نعلم ان بداية نهايتنا المعروفة لنا جميعا. وهكذا نبقي نسير في نفس الحلقة المفرغة لا نعلم ماذا نفعل نحن نسير اعمالنا لا اكثر. لكن نظن أننا نعلم فلهاذا نحن نسير لحياتنا وحياتهم معنا التي اصبحت غير موجودة فعلا ونبقي نسير في هذه الطريق نطرق الابواب السوداء على جانبي الطرق. ونعلم أنه ليس هناك من مجيب لكن يبقى الامل حيا مبقينا على قيد الحياه التي ما زلنا نسير فيها نطرق الارض فيها. وبقون هم خلفنا يسمعون طرقنا بعد أن نغيب عن نظرهم. يعلمون أننا لن نصل ابدا الى الامل. ولكن يتروكوننا نذهب حتى نعلم بأنفسنا ما يحصل وما لا يحصل وما ينفع ولا ينفع وبهذا نبقي نسير ونسير ونسير الى الامل. الى الضوء. وهكذا نبقي ...

بداية النهاية

اعداد : خالد خليل جفال

سقط البيت معلنا بداية جديدة. سنوات جديدة من المعاناة والالام. أم تبكي وترجف من البرد وأب لا يقوى على الوقوف يجلس بين حطام البيت. أطفال في ذهول يرجفون من الطقس البارد في أشد أشهر الشتاء برودة في ذلك البلد. يأتي الشتاء حزينا عليهم فيبكيهم بدموعه الندية محاولا التخفيف عنهم ويشبع الارض العفنة بدموعه الجافه سقط البيت منهي اعواما طويله من الشقاء وسقطوا هم معه , تحت انقاض البيت هناك رسالة مكتوبة بحبر احمر واسود مكتوب فيها ((الى بداية النهاية الجديدة)) .

كان هذا البيت ملجأهم الوحيد من الاعداء والشتاء. وكان منزلهم الوحيد. فية مجلسهم القديم والعتيق , الذي لطالما ملأه الاصدقاء والاحبه. ولطالما اكلوا فيه ولعبوا فيه وناموا فيه وصحوا فيه. كانوا جميعا عائله واحده .

سقط البيت لتبدأ نهاية جديده مستمره على طول السنين. مهيمنة على طول الايام. ملتصقة بهم كظلمهم. مدمرة لنفسياتهم المهذمة اصلا. فيزيدها نزولا الى اعماق اللامل. باقية فيهم إلى الأبد أخذتهم معها إلى اللامكان واللازمان , ذاهبة معهم أينما كانوا , نائمة معهم. مستيقظة. ذهبت معهم الى المدرسة. ذهبت معهم الى الجيران. هامت معهم الى اللامكان. بقيت وبقيت معهم .

بماذا يفكرون تختلط أفكارهم. هي جزء من حياتهم. اذا أقدموا على أي فعل تكون لها الاولوية دائما وابدأ. ويكون التفكير فيها الاولوية حتى اذا ناموا يحلمون بها. فكروا وقدروا وحاولوا وصمتوا لكنهم لم يستطيعوا محوها من عقولهم ولا من أجسادهم ولا من روحهم التي التصقت بهم. حتى دمرتهم تدريجيا وحتى وصلوا الى نقطة اللاعودة.

يصحون بلا ارواح. اجساد بلا ارواح. اجساد محملة بالالام, اصبحت على طول السنين محملة بالمعاناة بين ثناياها. آلام ووجع واحزان. عاشت فيهم سنين.

النهاية التي وصلوا اليها جميعا قبل اعوام واعوام , كل هذا وصلهم اليها الى النهاية. تفكيرهم بالنهاية اوصلهم اليها ونومهم بها.

شمعة لهذا الشاب

بقلم: محمد الأطرش

معين محمد الاطرش شاب من هذا الوطن. عاش قساوة المعاناة منذ بداية دوامه في جامعة القدس المفتوحة.

فقد عرف معنى الشقاء والعذاب. وعرف كيف تسير خطاه في درب الحياة الحقيقية.

فمضى في حياته لم يزين صدره. يوما ما بسلسلة من الشعارات السخيفة او يقلد تقليدا اعمى . لتكون جواز مروره فوق همومنا وجراحنا.

بل التزم الحياة في صمت وخشوع. صمت اقوى من كل عمل في الحياة الفانية.

لقد عرف مقاييس المواطنة الصالحة... في زمن يتبجح فيه. الآخرون بقتل انفسهم وقتل الآخريين وقلوبهم خاوية من كل شيء ... اما هو فقد عرف معنى العطاء... والعطاء وحده هو الذي ينبت الابتسامة الحقيقية في قلبه وقلب الآخريين.

يوزعها على اهله واقاربه واصدقائه والآخريين من الناس الذين يستحقونها. لقد وهب وطنه ومدينته واصدقائه نصف جسده ... الى الشيخ احمد ياسين رحمه الله.

والباقي من جسده ليقدم بقدر استطاعته التميز والابداع الى فلسطين وابنائها.

انني احني هامتي اجلالا وعظمة لهذا الشاب من اجل ان يتبعه الشباب. في اعماله العظيمة وعطائه الخير.

لهذا سيبقى عظيما في حياته. سيبقى معين الاطرش شامة جميلة في وجه وطنه وابناء وطنه. سيبقى غذاء روحيا للاجيال القادمة في

هذا الوطن للدفاع عنه. ينهض دائما في اغصان الاشجار تينا وزيتونا تطير اليها عصافير المدينة وكل المدن والقرى والخيمات الآخري تغرد فوقها. وتتخذ منها اعشاشها وتستظل بظلها.

وسيدخل الى قلوبنا بدون استئذان. لانه قد ادخل الى ضمائرنا سحابة مليئة بالانتماء الى الوطن.

وانت ايها الوطن وانتم يا ابناء الوطن لَمَ الصمت

اهو ذهول امام هذا الحدث العظيم... ام ماذا؟؟؟؟؟اي حدث...؟؟؟

لماذا لم يطلق حتى الان اسمه على أحد الشوارع!!!!؟؟؟

لماذا لا يقدر الشباب الا بعد وفاتهم...؟؟

لماذا لا نكرمهم ونحن نستظل بعطائهم؟؟؟ لماذا لا نضيء شمعة واحدة من قلب هذا الشاب الذي اعطى وطنه دموعه واهاته؟؟؟ لقد خطى معين خطوة نبيلة وارسى عظام ارجله في تراب ارض هذا الوطن.

لا يستطيع احد ان يوقف هذا العطاء لانه خرج على وجه الحياة عارفا معانيها. وقدس انبل ما في الحياة لهذا اعطى ما لا يدركه الآخرون وسيبقى هذا العطاء راسخا في نفوسنا . وسيبقى معين الاطرش درعا خالدا في وطنه نهديه تحية الصباح والمساء كل يوم. ونحني هاماتنا دائما لهذا الدرع البراق بطلنا معين محمد الاطرش ابن مخيم اللجوء (مخيم الدهيشة)

قليلون جدا هم الذين يعرفون سمو افكارك

لانها افكار عظيمة ولا يعرفها الا اولئك الذين تشتعل قلوبهم بالعظمة والعطاء من اجل الخلود

والبقاء في وطن حر لشعب حر

حاولت تفسير كل هذا التغيير في حياتنا. ترى أكان الجهل هو السبب و تفكيرنا الضيق.. أم هي قلوبنا الطيبة حين استضفنا الصهاينة في كرم و سمحنا لهم التوغل و بعناهم أرضنا.. و غرقنا في نوم عميق.. حتى أصبحنا في بلاد غير بلادنا.

آه كم أشتاق لبيتي و لسريري و لصورة أمي. كم أشتاق لحيفا و لفلسطين.. لكنني و رغم غيابي الطويل عنها.. ما زلت متمسكة و بشدة بحبال الأمل.. و ليعلم المغتصب أن جلده إغزازاً لقوتنا.. و قيده و ساما لحقنا.. و سجنه مهذا لثورتنا.. و أن أعاصير غضبنا دائمة مستمرة.. مهما كثرت محاولاته لصدنا.. و إن غدا عودتنا.. و غداً قريب.

نهضت من مكاني متكسرةً إثر ارتطام الحاضر بالماضي.. أحسست بشيء من الدوار فأمسكت بحافة الباب.. تنهدت تنهداً غاضباً لكنه حزين و مشتاق.. رفعت رأسي فشعرت بثقله.. و حين رفعت رأسي وجدت نفسي أمام الحائط و الساعة معلقة عليه.. و كأنها لم تعلق إلا لتأتي هذه اللحظة بالذات.. و تخبرني أن الساعة هي الثامنة و الربع فقط " يا الهي... لم تأخذ تلك الأحداث و الذكريات و الصرخات و ضربات القصف و الاشتياق.. إلا ربع ساعة.. لم تأخذ ولادة القضية الفلسطينية.. إلا ربع ساعة فقط!!"

عدت و جلست مرة أخرى أمام ذلك التاريخ.. تذكرت النكبة مرة أخرى.. هذه المرة لم تأخذ سوى بضع دقائق. فنهضت من مكاني و مشيت مسرعةً باتجاه مكنتي.. أمسكت القلم لأكتب ما نسجته من الذهول.. و كتبت عبارة تقول " ما القضية الفلسطينية.. إلا قصة قصيرة ذات زمان يستغرق ربع ساعة.. و ذات أحداث صغيرة تبني الحدث الأكبر.. و ذات أشخاص يولدون كل يوم.. تقصّها امرأة عجوز كانت حدثاً من الأحداث.. و شخصاً من الأشخاص.. و في بيتها ساعة حائط تدق..... كل ربع ساعة.

ربع ساعة

بقلم: رم أبو الخلاوة – 15 عاماً

كان صباح الثلاثاء دافئاً. و كنت لا أزال مستلقية في فراشي. وجدت صعوبة في النهوض و لكن لا هروب من بدء نهار جديد.. نهضت و نظرت الى الساعة لأجدها الثامنة. مشيت كالعادة الى غرفة الطعام حتى ألقى نظرة على التقويم. فذهلت.. و كأنني لأول مرة أرى تاريخاً في حياتي. كان الخامس عشر من شهر أيار.. كان ذلك التاريخ العاصف المدمر ذلك التاريخ المكسّر لأحلامي و أحلام شعبي.. تاريخ ولادة قضية صمود و كفاح و ثورة.. تاريخ النكبة.

شعرت برغبة في تمزيق التقويم. لكنني جلست.. و كأن قوة ما قد أرغمتني على الجلوس.. و ما أن جلست حتى انهالت الذكريات على عقلي العجوز.. فرأيت تلك الأحداث بعيون من الماضي.. سمعت ضربات القصف و صرخات الرجال و النساء و الأطفال.. و شعرت بأمواج الذهول و الصدمة تجتاح قلبي.. و مرة أخرى جاءت تلك القوة الغامضة فوجدت نفسي أصرخ بشيء من البكاء المجنون و أقول.. أذكر..

نعم.. أذكر و أذكر و أذكر..

أذكر بيارات البرتقال المحيطة ببيتي الصغير.. أذكر سريري الحديدي و دميتي و صورة أمي معلقة على الحائط.. أذكر حيفا و أذكر فلسطين.. كنت لا أزال طفلة أجهل ما كان يحصل. و لكنني و كهما الجميع.. كنا خائفين مقهورين و نحن على متن قارب الجليزي راحل لكان كان مجهولاً. و لكنه رسي على شاطئ عكا.. بقينا فيها فترة من الزمن حتى هجرنا للأردن و لبنان و سوريا و كأن الهجرة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا. و أصبحت حياتي و حياة الكثيرين معلقة بحبال أمل العودة.. تقطعها أخبار الهجرة و الدمار و المجازر. فيعم ظلام البؤس و اليأس و الحزن.. حتى إذا ما سمعنا أخبار الفدائيين.. فيهلل الرجال و النساء و الأطفال و ينشدون " اقتربت بيوتنا.. اقتربت رجعتنا.. الله أكبر.. الله أكبر.."

بتناديك فلسطين
 وين الياسر الصنديد
 حمل الصبر الامين
 حمل قلب من حديد
 وضل ينتظر هليوم الموعود
 يومك يا فلسطين طالب
 وكل املو
 يخلصنا من انياب الاحتلاية
 من هلعنة الابدية
 الي حطت على روسنا الفلسطينية
 حزين دمعك حزين
 يا رمز الشهامة يا بطل الاحرار
 يا خسارة انطفى نورك فجأة
 غدروك وحاصروك .. عن الحرية منعوك
 خونة من زمن صلاح الدين
 تاريخك ما بينتسى مطبوع بقلوب والعقول
 بلروح بدم نفديك يا شهيد .. نفديك يا فلسطين
 واحنا ما بننساك يا فلسطين
 حتى لو للموت متعرضين
 لعيونك روح الشعب كلو
 بدي اصرخ وانا دي تيوصل صوتي لابعد سما
 عكا حيفا بير السبع والاراضي الفلسطينية
 بيغمرنى الشوق ولحنين
 اشوفك محررة من الاعادي
 ...
 احنا شبابك يا فلسطين

www.dci-pal.org